تفسير سورة الكافـرون
للعلامة جلال الدين الدواني

دراسة وتحقيق
د. عادل محمود محمد
التدريسي في كلية الإمام الأعظم- سامراء

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد .. فقد هيأ الله تعالى أئمة فحولا أفذاذا اعتنوا بحفظ كتابه الكريم، وتعلّمه، وتعليمه، فأخذ المفسرون يحللون آياته، ويستنبطون أحكامه ودرر حقائقه، فبذلوا وسعهم بصدق وإخلاص في سبيل نشره وإيصاله إلى جميع الأمم لإخراجهم من ظلمات الكفر والجهل إلى نور الهداية والإيمان والمعرفة.

ومن بين أولئك العلماء العلامة الشيخ جلال الدين الدواني رحمه الله تعالى، إمام المعقولات في وقته، فأوضح كثيرا من المسائل في مختلف العلوم، ومن أهمها علم التفسير.

وقد وفقني الله تعالى لتحقيق مخطوطته الموسومة بـ تفسير سورة الكافرون، لما رأيتُ فيها من مباحث جديرة بالاهتمام، وتستحق جهدا لتحقيقها وإظهارها.

وقد قسمت هذا البحث على قسمين :

القسم الأول : خصصته للدراسة، وهو يتضمن مبحثين:

المبحث الأول : بينت فيه سيرة المؤلف الشخصية والعلمية.

والمبحث الثاني : بينتُ فيه موارد كتابه، ومنهجه، وطريقته فيه.

وأما القسم الثاني فقد خصصته للتحقيق، قابلتُ فيه النسخ الخطيَّة، وذكرتُ منهجي في التحقيق في موضع خاص، وصورة أول صفحة وآخر صفحة من كل مخطوطة اعتمدت عليها في التحقيق، ثم ختمته بالنص المحقق. وأسأل الله تعالى أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه.

القسم الأول
الدراسة

وهي تتضمن مبحثين :

المبحث الأول : سيرة الإمام الدواني الشخصية والعلمية.

المبحث الثاني : موارد الكتاب، ومنهجه، وطريقته فيه.

المبحث الأول
سيرة الإمام جلال الدين الدواني
الشخصية والعلمية

إن المصادر التي تحدثت عن جلال الدين الدواني كانت شحيحة في تسليط الضوء على حياته وما يتعلق بها، بحيث لا تمكّن الباحث من رسم صورة واضحة المعالم عن هذه الشخصية. ولعل سبب هذه الشحّة يعود إلى قرب عهد الذين ترجموا له، فاكتفوا بالإشارات الموجزة، ولا تتحقق معلومات كافية عن نشأته، أو أسرته، وهي مع شحّتها لا تخلو من تضارب واختلاف، كما سيأتي بيان ذلك في الحديث عن وفاته.

أولا : اسمه، ونسبه، ومكانته العلمية:

جلال الدين محمد بن أسعد[١]بن محمد بن عبد الرحيم البكري الصديقي الدواني[٢] ـ

(١) في هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : اسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول سنه ١٩٥٥، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٢/ ٢٢٤ محمد بن أحمد، وقيل : أسعد.

(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت : ٧/ ١٣٣، والنور السافر عن أخبار القرن العاشر : عبد القادر بن عبد الله العيدروس اليمني، تحقيق : أحمد حالو، محمود الأرناؤوط، أكرم البوشي، ط١، دار صادر، بيروت، سنة٢٠٠١م : ١٩٠،

بفتح المهملة وتخفيف النون ـ نسبة لقرية من كازرون[١] الكازروني الشافعي القاضي بإقليم فارس.

لم أقف على مصدر يحدد سنة مولده، سوى أن ما ذكره السخاوي في ضوئه اللامع بقوله وهو الآن في سنة سبع وتسعين حي ابن بضع وسبعين يجعلني أظنُّ أن سنة ولادته محصورة بين سنة ٨١٨هـ ـ ٨٢٥هـ؛ على ما ذكر أهل اللغة أن البضع هو ما بين الثلاثة إلى العشرة[٢].

كان رحمه الله قاضيا بإقليم فارس، مذكورا بالعلم الكثير، وهو أحد القلائل.

قال السخاوي: «تقدم في العلوم سيما العقليات، وأخذ عنه أهل تلك النواحي، وارتحلوا إليه من الروم وخراسان وما وراء النهر، وسمعت الثناء عليه من جماعة ممن أخذ عني»[٣].

قال الشوكاني : عالم العجم بأرض فارس وإمام المعقولات وصاحب المصنفات، وفاق في جميع العلوم لاسيما العقلية، وله شهرة كبيرة، وصيت عظيم، وتكاثر تلامذته وكان من أدبهم أنه إذا تكلم نكسوا رؤوسهم تأدبا ولم يتكلم أحد منهم بشيء، وولاه سلطان تلك الديار القضاء بها[٤].

وشذرات الذهب في أخبار من ذهب : عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرنؤوط، ط١، دار ابن كثير، دمشق، سنة ١٤٠٦هـ : ٨/ ١٦٠، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : محمد بن علي الشوكاني ت١٢٥٠، تحقيق : د. حسين عبد الله العمري، ط١، دار الفكر، بيروت، سنة١٩٩٨م : ٦٤٦، فهرس الفهارس: ١/ ٢٠٢.

(١) كازرون مدينة بفارس بين البحر وشيراز، بلدة عامرة كبيرة، وهي دمياط الأعاجم، هي كلها قصور وبساتين ونخيل ممتدة عن يمين وشمال . معجم البلدان : ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله ، دار الفكر، بيروت: ٤/ ٤٢٩.

(٢) لسان العرب : محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط١، دار صادر، بيروت، مادة بضع.

(٣) الضوء اللامع : ٧/ ١٣٣.

(٤) البدر الطالع : ٦٤٦.

قضى أواخر عمره مدرسا في مدرسة بشيراز، ومرض طويلا حتى توفي هناك[١].

ثانيا: مؤلفاته:

للعلامة جلال الدين الدواني مصنفات ورسائل كثيرة في علوم مختلفة، أذكر منها: الأربعين السلطانية في الأحكام الربانية، أنموذج في العلوم، بستان القلوب، تفسير سورة الإخلاص، تفسير سورة الكافرون، تفسير سورة المعوذتين، حاشية على الأنوار لعمل الأبرار للاردبيلي في الفروع، حاشية على حاشية الصدور لتجريد العقائد، حاشية على شرح آداب الفاضل للشرواني، حاشية على الشمسية في المنطق، حاشية على المطالع في الحكمة، رسالة في إثبات الواجب جديدة، رسالة في إثبات الواجب القديمة، رسالة في أفعال العباد، رسالة في إيمان فرعون، رسالة في تعريف الكلام من المواقف، رسالة في التشبيهات الواقعة في دعاء الصلاة، رسالة العشرية، رسالة في خلق الأعمال، رسالة في علم النفس، الرسالة القلمية، رسالة في مسائل من الفنون، رسالة الحوراء، والزوراء زوراء الفاضل، شرح تهذيب المنطق والكلام، شرح العقائد، شرح هياكل النور للسهروردي، الطبقات الجلالية في حواشي شرح التجريد من الجديد، لوامع الاشراق في الحكمة العملية والمنزلية والمدنية في مكارم الأخلاق[٢].

ثالثا: شيوخه:

لم أقف على مصدر يحدد بدقة الشيوخ الذين أخذ عنهم الدواني رحمه الله، سوى ما ذكره ابن العماد أنه أخذ عن والده أسعد الصديقي وأخذ عنه الإجازة العلمية، قال ابن العماد : « المجاز له من قبل أساتذته العظام الذين من زمرتهم والده العلي القدر سعد الملة والدين أسعد الصديقي»[٣].

وأضاف الكتاني أن من مشايخه محيي الدين الأنصاري الكوشكناري، ولم أقف على ترجمة

---

(١) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية : طاشكبري زادة، دار الكتاب العربي ، بيروت، سنة ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م : ١/ ٢٠٠.

(٢) هدية العارفين : ٢/ ٢٢٤.

(٣) شذرات الذهب : ٨/ ٣٦١.

للكوشكناري لتتضح لنا معالم شخصيته.

ونقل الكتاني عن الدواني قوله : «وقد أجاز الحافظ ابن حجر لأهل شيراز مطلقا وكنت أنا من جملتهم، ولي الرواية عنه من غير واسطة»[١].

وعليه يكون عمرُ الدواني حين تحمّل إجازة ابن حجر رحمه الله أربعا وثلاثين سنة.

رابعاً : تلاميذه:

من الطبيعي أن يكون لهذا العالم الكبير تلاميذ كثيرون منتشرون في بقاع مختلفة، وكل واحد منهم أصبح علما من الأعلام.

ومن أشهر تلاميذه:

١- الفاضل المولى الشيخ مظفر الدين علي الشيرازي[٢].

٢- العالم الفاضل الكامل الحكيم شاه محمد القزويني[٣].

٣- الشيخ العارف بالله المولى إسماعيل الشرواني[٤].

٤- المولى العالم الفاضل الكامل الشهير بابن الكتخدا الكرمياني[٥].

٥- العالم الفاضل الكامل المولى محيي الدين محمد بن عبد الأول التبريزي[٦].

٦- عبد الرحمن بن علي المعروف بابن المؤيد الأماسي الرومي الحنفي[٧].

---

(١) فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات : عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: د. إحسان عباس، ط٢، دار العربي الإسلامي، بيروت، سنة ١٤٠٢هـ،١٩٨٢م : ١/ ٢٠٢.

(٢) توفي في سنة ٩١٨هـ . ينظر : الشقائق النعمانية : ١/ ١٩٩، وشذرات الذهب : ٨/ ٨٩.

(٣) توفي سنة ٩٥٤هـ، ينظر : الشقائق النعمانية : ١/ ٢٠٠، وطبقات المفسرين : أحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، ط١، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م : ١/ ٣٨٤.

(٤) توفي سنة ٩٤٢هـ، ينظر : شذرات الذهب : ٨/ ٩٤٨.

(٥) الشقائق النعمانية : ١/ ٢٨٠.

(٦) توفي سنة٩٥٤هـ، ينظر : الشقائق النعمانية: ١/ ٢٨٩، وشذرات الذهب : ٨/ ٣٠٣.

(٧) توفي سنة ٩٢٢هـ، ينظر : شذرات الذهب : ٨/ ١٠٩.

٧- العالم الفاضل عفيف الدين عبد الرحمن الإيجي[١].

٨- ١٠.العالم الفاضل المولى حسام الدين حسين النقاش العجمي[٢].

خامساً: وفاته:

لم يتفق أصحاب كتب التراجم على سنة وفاة الدواني رحمه الله، ومن المؤكد أن الباحث يجد اختلافا وتباينا ملحوظا في تحديدهم لسنة وفاته.

وقد مرّ آنفا قول السخاوي المتوفى في سنة ٩٠٢هـ[٣] :

«وهو الآن في سنة سبع وتسعين حي ابن بضع وسبعين»، وهذا يجعل غالب ظنّي أن وفاة الدواني كانت بعد وفاة السخاوي رحمهما الله تعالى، وفي هدية العارفين أن وفاته في سنة ٩٠٨هـ[٤]، وفي فهرس الفهارس في سنة ٩١٨هـ[٥]، وفي النور السافر، وشذرات الذهب في سنة ٩٢٨هـ[٦]، واللافت للنظر أن صاحب كشف الظنون ذكر في موطن أن وفاته كانت في سنة ٩٠٧هـ، وفي مواطن أخرى أنها كانت في سنة ٩٠٨هـ، ثم قال: «رسالة في أفعال الله تعالى لجلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني كتبها سنة ٩١٣هـ، وهي مشحونة بغرائب لم تسمعها الآذان»[٧]، وفي طبقات المفسرين للداودي أنه توفي في سنة ٩٥٠هـ[٨]. والقول الأخير مستبعد، ولعل المختار من بين ذلك أن وفاته كانت في سنة ٩١٨هـ، والله أعلم.

---

(١) فهرس الفهارس : ١/ ٢٠٣.

(٢) الشقائق النعمانية : ١/ ٣٠٩.

(٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة١٤١٣هـ، ١٩٩٢م : ١/ ١٢، وهدية العارفين : ٢/ ٢١٩.

(٤) هدية العارفين : ٢/ ٢٢٤.

(٥) فهرس الفهارس : ١/ ٢٠٢.

(٦) النور السافر : ١/ ١٢٣، وشذرات الذهب : ٨/ ١٦٠.

(٧) كشف الظنون : ١/ ٣٩، ١٨٤، ٨٤٧.

(٨) طبقات المفسرين : ١/ ٣٨١.

المبحث الثاني
موارد الكتاب - ومنهج المؤلف - وطريقته فيه

أولا : موارد الكتاب:

ذكر الجلال الدواني رحمه الله في خطبته ومقدمته للكتاب أنه اعتمد على مؤلفات عدد من أئمة التفسير دون أن يصرّح بأسمائهم، كما قال : فهذه نكات ومسائل متعلقة بالسورة التي تعدل ربع القرآن، بعضها مما استخرجته من التفاسير التي هي متداولة بين الأعيان، وبعضها مما استنتجتُه بفكري، ولم يكن شائعا إلى الآن(١).

ويظهر من خلال التتبع والتأمل أن أهم الموارد التي اعتمدها كانت على النحو الآتي :

١- اعتمد على التفسير الكبير للإمام الرازي في المسائل التفسيرية والأصولية، وقد صرّح به في أكثر من موطن، كقوله : قال الإمام في تفسيره : إن القرآن مشتمل على الأمر بالمأمورات، والنهي عن المحرمات، وكل منهما إما أن يتعلق بالقلب أو بالجوارح فيكون أربعة أقسام، وهذه السورة لما اشتملتْ على النهي عن المحرمات المتعلقة بالقلب فيكون كربع القرآن(٢)، وكقوله : وأيضا كل موضع ظنَّ نسخه فإن له محملا وتأويلا يصرف عنه النسخ، ولا ضرورة إلى القول بالنسخ مع وجود ذلك المحمل والتأويل، كما ذكره الإمام في تفسيره الكبير(٣).

٢- اعتمد على تفسير ابن كثير، وخصوصا في المسائل الحديثية، وصرّح به في مواطن مختلفة، كقوله : قال ابن كثير في تفسير هذه السورة : "سورة البراءة عن العمل الذي يعمله المشركون، وهي آمرة بالإخلاص"(٤)، ولم يكتف بالنقل عنه في المسائل المتعلقة بالحديث، بل نقل عنه ما

(١) ورقة : ١أ.
(٢) ورقة : ١ب.
(٣) ورقة : ٥أ.
(٤) ورقة : ١ب.

يتعلق بالفقه، كقوله : ونقل ابنُ كثير أن الشافعي استدل بقوله تعالى : لَكُمْ دِيْنُكُمْ وَلِيَ دِيْنِ على أن الكفر كله ملّة، فورث اليهود من النصارى وبالعكس، إذا كان نسب أو سبب يتوارث به ؛ لأن الأديان ما عدا الإسلام كلها كالشيء الواحد في البطلان[١].

٣- اعتمد على تفسير الكشاف في المسائل النحوية، وصرّح بذلك في أكثر من موطن، من ذلك قوله : وقد علم أن إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لغة ضعيفة، ولا يخفى أنه على تفسير صاحب الكشاف وعلى هذا التفسير أيضا لا تكرار في الآية[٢].

٤- اعتمد على تفسير البحر المحيط لابن حيان وصرّح بذلك، كقوله وقال أبو حيان في تفسيره أن قول الزمخشري : "إن لا لا تدخل إلا على المضارع في معنى الاستقبال، وإن ما لا تدخل إلا على مضارع في معنى الحال"، ليس بصحيح، بل ذلك غالب فيهما لا متحتم، وقد ذكر النحاة دخول لا على المضارع ويراد به الحال، ودخول ما على المضارع ويراد به الاستقبال، وذلك مذكور في المبسوطات من كتب النحو، ولذلك لم يورد سيبويه المضارع ذلك بأدلة الحصر، بل ذكر الغالب فيهما، انتهى[٣].

٥- هذه أهم الموارد التي اعتمدها الدواني في تفسيره لهذه السورة المباركة، ولا يعني هذا أنه لم يعتمد على موارد أخرى وسكت عن التصريح بها.

ثانيا: منهج المؤلف وطريقته في الكتاب:

بيّن الدواني رحمه الله تعالى منهجه بشكل واضح خطبته ومقدمته، ومنهجه يتلخص باعتماده على ما كتبه أئمة التفسير، واتخذ من أقوالهم مرتكزا لاستنباطاته وترجيحاته، وجعل غايته من هذا التأليف تتمثل بالكشف والإيضاح عن وجوه أقوالهم وآرائهم مستخدما أسلوب كشف النقيض لبيان راجحها والأصوب منها، وهادفا إلى استخراج الدقائق والنكات التي لم يسبقه أحد إليها، كما قال : فهذه نكات ومسائل متعلقة بالسورة التي تعدل ربع القرآن، بعضها مما استخرجتُه من التفاسير التي هي متداولة بين الأعيان،

(١) ورقة : ورقة ١٠ب.

(٢) ورقة : ٨أ.

(٣) ورقة : ٨ب.

وبعضها مما استنتجتُهُ بفكري ولم يكن شائعا إلى الآن.

ومن خلال التتبع تتمثل طريقته العامة بما يأتي:

١- غلب على أسلوبه الإسهاب والتطويل كما يُلاحظ ذلك عند حديثه عن مسألة النسخ، وهي من مباحث علم الأصول، فقد أفاض فيها، واستوعب بها أكثر صفحات كتابه، وكانت هذه المسألة الأصولية أطول من تفسيره للسورة كلها.

٢- أكثرَ من الاستشهاد بالأحاديث النبوية، لكنه أهمل بيان حكمها وتخريجها.

٣- أبدى اهتماما بالوجوه النحوية ومناقشتها.

٤- أطال من الردود، وغلب على أسلوبه الغموض في كثير من العبارات.

٥- وبالجملة فإنه أجاد وأفاد، ولتحقيقاته وجاهة علمية لا ينكرها باحث.

❊ ❊ ❊

القسم الثاني
التحقيق

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : منهجي في التحقيق.

المبحث الثاني : وصف النسخ الخطية.

المبحث الثالث : النص المحقق.

المبحث الأول : منهجي في التحقيق:

التزمتُ في تحقيق هذه المخطوطة عدة أمور، رغبة منِّي في إظهارها على وجهها الصحيح، ووضعتُ أمامي أنَّ إعادة النصِّ كما أراد له مؤلفه أن يكون، يتطلب قدرا واسعا من الدقة والجهد والأمانة العلمية.

والمنهج الذي حاولتُ ـ جهدي ـ الالتزام به يقوم على الأسس والقواعد الآتية:

١- اتخذتُ من نسخة الخزانة السليمانية في مكتبة أسعد أفندي، برقم : ٢٤٦ أصلا، ورمزتُ لها بالحرف س للأسباب التي ذكرتها في حديثي عنها، ونسختها مراعيا في عملية النسخ قواعد الرسم المعروفة، ولم أنبّه على ما فيها من مخالفات لتلك القواعد، لعدم تأثيرها في النص.

٢- قابلتُ النسخة س مع النسخة ص و ع، وأثبتُ الفروق في الحاشية، ولم ألتزم بكل ما جاء في النسخة س، وإنما تحريتُ الكلمة المناسبة واللفظ الأصوب والأنسب من أيَّة نسخة، بعد تأكدي أن ما سوى الذي ثبَّتُّهُ هو خطأ، ونبهتُ في الهامش إلى ما في النسخة المخالفة.

٣- وضعت في الهوامش ما كان زيادة أو اختلافا بين النسخ : س، و ص، و ع بين قوسين، وذكرتُ رمز التي وردتْ فيها الزيادة أو الاختلاف، وأثبت معه أحيانا كلاما

من المتن تحديدا لموضع الزيادة أو الاختلاف.

٤- أغفلتُ الاختلافات في عبارات التسبيح، والتبجيل، والتعظيم التي تسبق الآيات والأعلام، واكتفيت بتثبيت صورتها التي وردت في النسخة س فقط.

٥- رجّعتُ الأصول التي ذكرها المؤلف إلى أصحابها ـ قدر المستطاع ـ التي ذكر المصنفُ أسماء قائليها من كتبهم ـ إن وجدتْ ـ وإلاّ فمن الكتب التي تنقل عنهم، وبالنسبة لأقوال العلماء فإني خرجتُ أكثرها من كتبهم أو كتب غيرهم السابقة للمؤلف لاحتمال أن يكون قد نقل عنها.

٦- وضعتُ الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين، وأشرتُ في الهامش إلى موضعها من المصحف الشريف، مبتدئا باسم السورة فرقم الآية.

٧- خرَّجتُ الأحاديث النبوية معتمدا على الصحيحين فكتب السنن ـ إن وجدتْ ـ وإلاّ فبالرجوع إلى كتب الحديث الأخرى، مشيرا إلى ما قاله أهل الاختصاص في هذا الفن في تخريجها، والحكم عليها.

٨- خرَّجتُ الشاهد الشعري من ديوان قائله، ثم من الكتب الأدبية المعتمدة والنحوية واللغوية المعتمدة، وابتدأتُ بالحديث عن نسبة الشاهد.

٩- ترجمتُ من كتب التراجم القديمة والحديثة باختصار لأغلب الأعلام الذين وردت أسماؤهم في الكتاب.

١٠- اتبعتُ التسلسل التاريخي في سرد المراجع سواء عند توثيق نص في كتاب، أم ترجمة لعلَم، أم الشاهد الشعري.

١١- ضبطتُ جميع النصوص القرآنية على وفق رسم المصحف.

١٢- خرَّجتُ الأمثال العربية من الكتب الأدبية وكتب الأمثال.

١٣- وضَّحتُ مجموعة من المسائل العامة التي رأيتها تحتاج إلى مثل هذا التوضيح.

١٤- استعملتُ علامات الترقيم في مواضعها الصحيحة، بما يقتضيه منهج التحقيق العلمي كالفارزة، وعلامة التعجب، والاستفهام، وغيرها.

المبحث الثاني
وصف النسخ الخطية

اعتمدتُ في تحقيقي لتفسير هذه السورة على ثلاث نسخ خطيّة، وجدتها في الخزانة السليمانية في تركيا، وجعلتُ لكلِّ واحدةٍ رمزا خاصا، وفيما يلي وصف لكل نسخة مقدِّما أفضلها ثم التي تليها في القيمة :

النسخة س:

وهي المحفوظة في الخزانة السليمانية في تركيا، في مكتبة أسعد أفندي، برقم ٢٤٦، تقع في ١٢ صفحة، في كل صفحة ٢١ سطرا، ويشتمل السطر الواحد على ١٢ كلمة تقريبا، ومقاسها ٢٦×١٧سم، وحالتها جيدة، نُسخت في جمادى الآخرة من سنة ٩٣٥هـ، نوع الخط الذي كتبت به : تعليق، جعلتها أصلا في التحقيق ؛ لجودة خطها، ونقاء صفحاتها، وخلوِّها من السقط، والخرم، والرطوبة.

النسخة ص:

هي النسخة المحفوظة في الخزانة السليمانية في تركيا، في مكتبة راغب باشا، برقم ١٤٦٩، تقع في ٨ صفحات، في كل صفحة ٢٩ سطرا، ويشتمل السطر الواحد على ١٥ كلمة تقريبا، ومقاسها ٢٦×١٧سم، وحالتها جيدة، لكنها لا تخلو من أخطاء، وصعوبة عند قراءتها، نوع الخط الذي كتبت به : تعليق.

النسخة ع:

هي النسخة المحفوظة في الخزانة السليمانية في تركيا، في مكتبة جار الله، برقم ٩٩، تقع في ١١ صفحة، في كل صفحة ٢١ سطرا، ويشتمل السطر الواحد على ١٢ كلمة تقريبا، ومقاسها ٢٦×١٧سم، وحالتها جيدة، لكنها كثيرة السقط والخطأ، نوع الخط الذي كتبت به : نسخ.

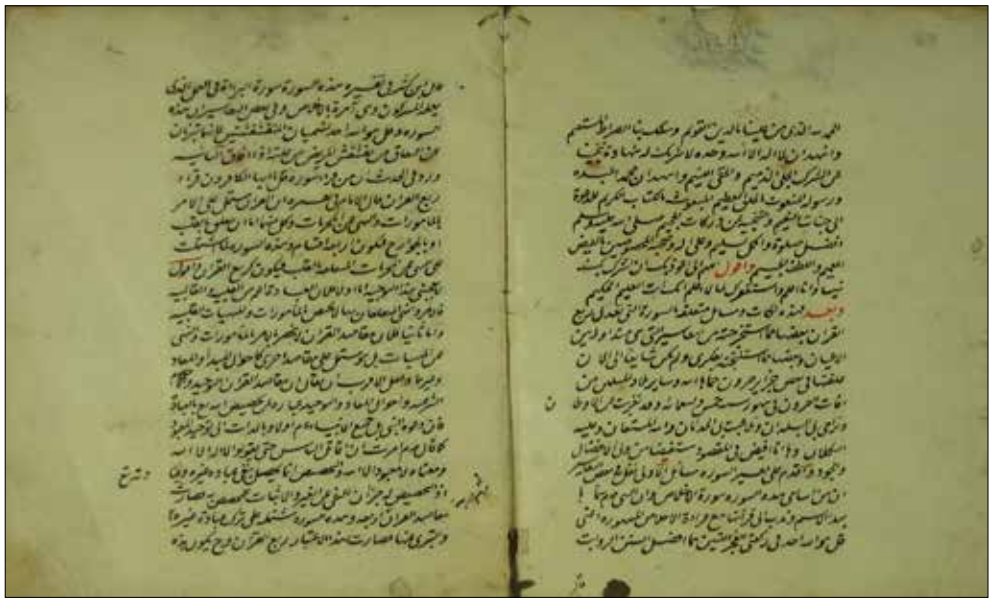

الصفحة الأولى للمخطوطة س

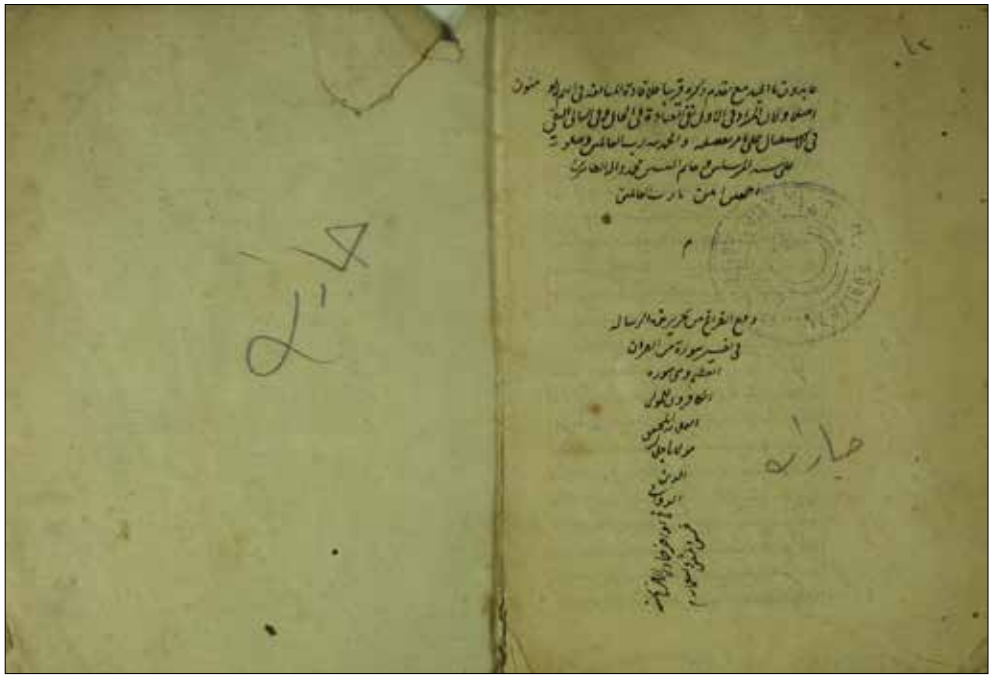

الصفحة الإخيرة للمخطوطة س

الصفحة الأولى للمخطوطة ص.

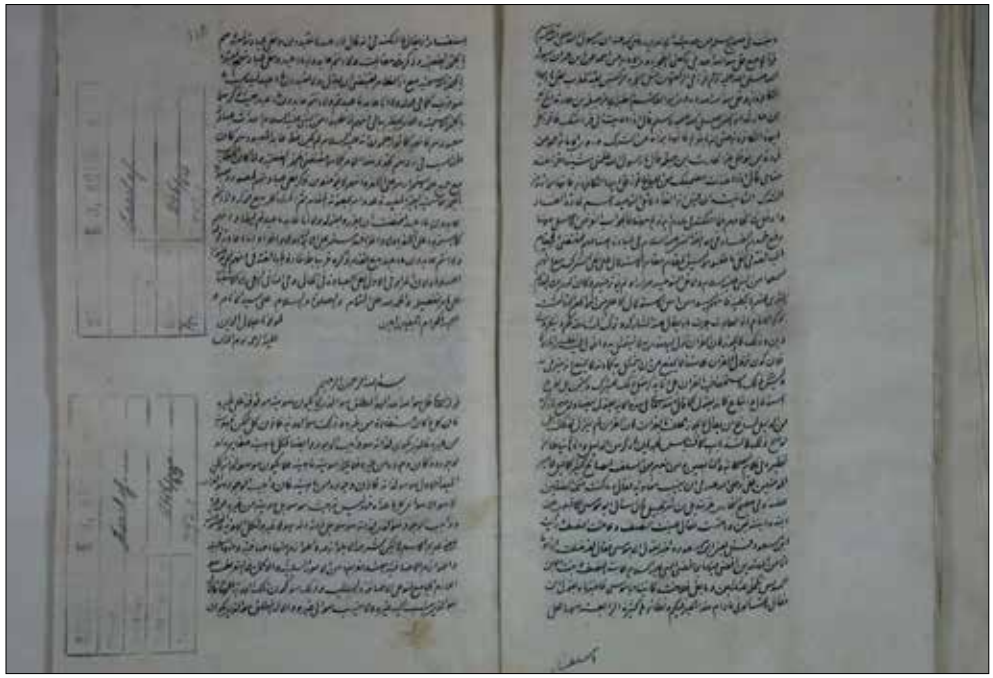

الصفحة الأخيرة للمخطوطة ص.

الصفحة الأولى للمخطوطة ع.

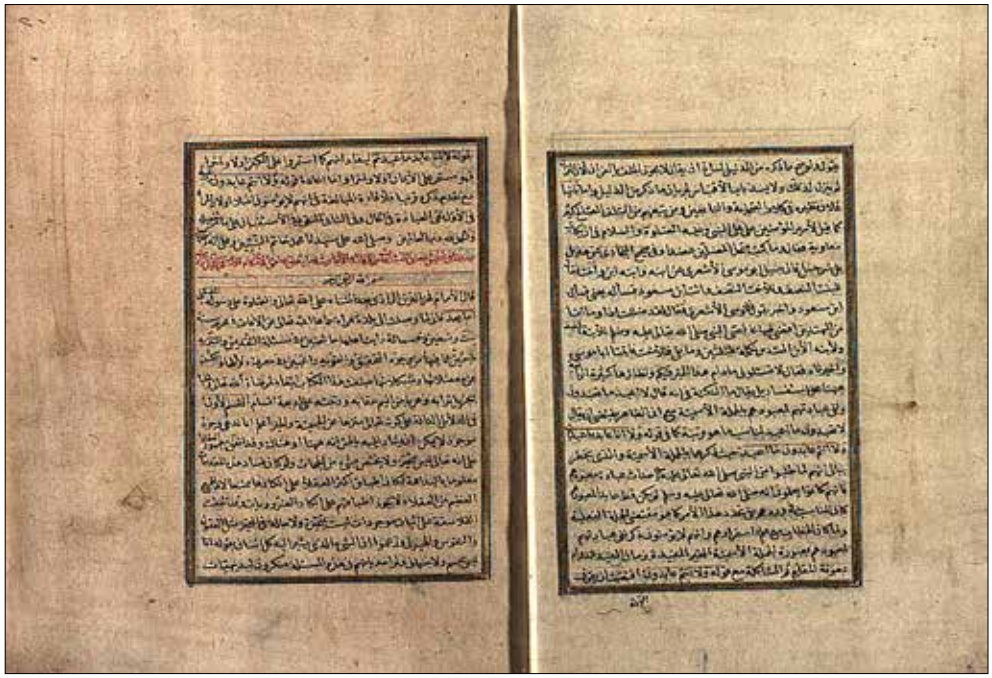

الصفحة الأخيرة للمخطوطة ع.

المبحث الثالث
النص المحقق

الحمد لله الذي منّ علينا بالدين القويم، وسلك بنا الصراط المستقيم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تنجينا عن الشرك الجلي الذميم، والخفي اللئيم، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المنعوت بالحق العظيم، المبعوث بالكتاب الكريم، للدعوة إلى جنات النعيم، والتنجية عن دركات الجحيم ﷺ أفضل صلاة، وأكمل تسليم، وعلى آله وصحبه المخصوصين بالفيض العميم، واللطف الجسيم .

وأقول : اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم، إنك أنت العليم الحكيم.

وبعد.. فهذه نكات ومسائل متعلقة بالسورة التي تعدل ربع القرآن، بعضها مما استخرجتُه من التفاسير التي هي متداولة بين الأعيان، وبعضها مما استنتجتُهُ[١] بفكري ولم يكن شائعا إلى الآن، علقتها[٢] في بعض جزائر خَرُون[٣] حماها الله وسائر بلاد المسلمين من آفات القرون، في شهور سنة خمس وتسعمائة، وقد تغربتُ عن الأوطان، وترامى بي البلدان، وتلاعبتْ بي الحدثان، والله المستعان، وعليه التكلان، وها أنا أفيض في المقصود مستفيضا من ولي الأفضال والجود، وأقدّمُ على تفسير السورة مسائل :

الأولى : نُقل في بعض التفاسير إن من أسامي هذه السورة سورة الإخلاص[٤]، وأن

---

(١) في ص اقترفته.

(٢) في ص ألفتها.

(٣) خرون : ناحية من خراسان . كتاب الأمكنة والمياه والجبال ونحوها : أبو الفتح نصر بن عبد الرحمن بن إسماعيل السكندري ت٥٦١هـ، تحقيق : د. حسن محمد النابودة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة٢٠٠٥م : ١١٩، ومعجم البلدان : ٣/ ٢٢٨.

(٤) وتسمى أيضا بسورة المنابذة. التفسير الكبير : الإمام الفخر الرازي ت٦٠٦هـ، ط٤، دار إحياء التراث

النبي ﷺ سمّاها بهذا الاسم، وندب إلى قراءتها مع قراءة الإخلاص المشهورة ـ أعني قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)[١] ـ في ركعتي الفجر[٢] اللتين هما أفضل السنن الرواتب[٣] ١أ).

قال ابن كثير في تفسير هذه السورة : "سورة البراءة عن العمل الذي يعمله المشركون، وهي آمرة بالإخلاص"[٤].

وفي بعض التفاسير أن هذه السورة، وقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ تسميان المقشقشتين[٥] ؛ لأنهما تبرئان عن النفاق، من تقشقش المريض من علته : إذا أفاق[٦].

الثانية : ورد في الحديث أن من قرأ سورة قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُوْنَ ، قرأ ربع القرآن[٧].

العربي، بيروت، سنة٢٠٠١م : ١١/ ٣٢٣.

(١) سورة الإخلاص، الآية : ١.

(٢) صحيح مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت٢٦١هـ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت :رقم ٧٢٦، ١/ ٥٠٢، وصحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي ت٣٥٤هـ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة، سنة١٩٩٣م : رقم ٦،٢٤٥٩/ ٢١٢، وسنن أبي داود : سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ت٢٧٥هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر: رقم ١٢٥٦، ٢/ ١٩.

(٣) ينظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير : عبد الرؤف المناوي ت١٠٣١هـ، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، سنة١٣٥٦هـ، ط١ : ٥/ ١٨٤، والتيسير بشرح الجامع الصغير : زين الدين عبد الرؤف المناوي ت١٠٣١هـ، ط٣، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، سنة١٩٨٨م : ١/ ٣٨٨.

(٤) تفسير القرآن العظيم : الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ت٧٧٤هـ، عالم الكتب، سنة ١٩٨٥م : ٤/ ٥٦٠.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره تفسير القرآن العظيم عبد الرحمن بن بكر بن إدريس الرازي ت٣٢٧هـ، تحقيق : أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا :١٠/ ٣٤٧١، عن زرارة بن أوفى قال : كانت هذه السورة تسمى المقشقشة . وينظر أيضا : التفسير الكبير : ١١/ ٣٢٣.

(٦) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري ت٣٩٣هـ، تحقيق : أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، سنة ١٩٩٠م : مادة قشش، وما بين القوسين ساقط من ع.

(٧) سنن الترمذي الجامع الصحيح : أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ت٢٧٩هـ : تحقيق : أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت: رقم ٢٨٩٥، ٥/ ١٦٦، قال الترمذي : هذا حديث حسن، ومسند الإمام أحمد بن حنبل : أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ت٢٤١هـ، مؤسسة قرطبة، مصر: رقم ١٢٥١٠،

قال الإمام في تفسيره[١] : إن القرآن مشتمل على الأمر بالمأمورات، والنهي عن المحرمات، وكل منهما إما أن يتعلق بالقلب أو بالجوارح فيكون أربعة أقسام، وهذه السورة لما اشتملتْ على النهي عن المحرمات المتعلقة بالقلب فيكون كربع القرآن[٢].

وأقول : لا يعجبني هذا التوجيه، أمّا أوّلا : فلأنَّ العبادة أعمُّ من القلبية والقالبية، فالأمر والنهي المتعلقان بها لا يختص بالمأمورات والمنهيات القلبية، وأمّا ثانيا : فلأنَّ مقاصد القرآن لا تقتصر بالأمر بالمأمورات والنهي عن المنهيات، بل هو مشتمل على مقاصد أخرى كأحوال المبدأ والمعاد وغيرهما، ولعل الأقرب أن يقال : إن مقاصد القرآن التوحيد والأحكام الشرعية وأحوال المعاد، والتوحيد[٣] عبارة عن تخصيص الله تعالى بالعبادة، فإن دعوة النبي بل جميع الأنبياء عليهم السلام أولا وبالذات إلى توحيد المعبود كما قال النبي[٤] ﷺ : أمرتُ أن أقاتلَ الناسَ حتى يقولوا: لا إله إلا الله[٥] ومعناه : لا معبود إلا الله، والتخصيص إنما يحصل بنفي عبادة غيره وإثبات)[٦] عبادته تعالى، إذ التخصيص له جزءان : النفي عن الغير، والإثبات للمخصص به، فصارت مقاصد القرآن[٧] بهذا الاعتبار أربعة، وهذه السورة مشتملة على ترك عبادة غيره تعالى، والتبري عنها)[٨]، فصارت بهذا الاعتبار ربع القرآن، وحينئذ تكون هذه ١ب) السورة

٣/ ١٤٦، والمستدرك على الصحيحين : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ت٤٠٥هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة١٩٩٠م : رقم ١٢٠٧٨/ ١/ ٧٥٤، قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(١) في ع قال الإمام الرازي في التفسير الكبير.

(٢) التفسير الكبير : ١١/ ٣٢٣.

(٣) والتوحيد ساقط من ص

(٤) ما بين القوسين ساقط من ع.

(٥) صحيح البخاري : رقم ٢٥، ١/ ١٧، وصحيح مسلم : رقم ٢١، ١/ ٥٢.

(٦) إثبات زيادة من ع.

(٧) في ع فصارت المقاصد بهذا الاعتبار.

(٨) ما بين القوسين ساقط من ع.

مع سورة الإخلاص بمنزلة كلمة التوحيد ؛ حيث نفى فيهما استحقاق الإلهية الباطلة أولا[١]، وأثبت استحقاقه تعالى ثانيا، فإن قوله تعالى : قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ الخ، يدلّ على استحقاق الله تعالى للعبادة، فإن مَن هو أحديُّ الذات، صمديُّ الصفات، منزهٌ عن الكُفء والشريك، هو الواجب لذاته، وهو مبدأ للكل، فيكون مستحقا للعبادة لا محالة.

فإن قلتَ : كما أنها مشتملة على النهي عن عبادة الغير[٢] فهي مشتملة على عبادته تعالى؛ لقوله تعالى : وَلاَ أَنْتُمْ عابدون ما أعبد ، فتكون مشتملة على نصف مقاصد القرآن بناءً على ما ذكرتَ؟، قلتُ : ليس فيها دلالة على الأمر بالعبادة كما لا يخفى، كما أنه ليس فيها الأمر بعبادة غيره في قوله تعالى : لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُوْنَ ، والحاصلُ أن هذه السورة مشتملة على البراءة عن الشرك بالله، وليس فيها تصريحٌ بالأمر لعبادة الله تعالى، فاعتبار معناه الصريح يكون ربع القرآن كما ذكرنا، ومن البيِّن أن النبي ﷺ، بل سائر الأنبياء كانوا مبعوثين لدفع الشرك في العبادة، وتخصيص الله تعالى كما سبق ؛ وذلك إنما يتحقق بنفي عبادة ما سواه، وعبادته، وهذه السورة مشتملة على الجزء الأول من الحصر، فناسب أن يطلق عليه ربع القرآن.

ثم نقول : هذه السورة بمنزلة التخلية أو فيها البراءة عن الشرك من حيث إن فيها براءة من الشرك بالله [٣]، وسورة الإخلاص بمنزلة التخلية ؛ إذ فيها وصفه تعالى بالصفات الكمالية المستدعية لاستحقاق العبادة.

الثالثة : اختلف العلماء في أنَّ قوله تعالى : لكَمُ دِيْنُكُمْ وَلِيَ دِيْنِ) منسوخة بآية السيف أو لا؟، فذهب الأكثرون إلى أنه ليس منسوخا[٤]، بل ذهب بعضهم إلى أنه ليس في القرآن

---

(١) أولا ساقط من ع.

(٢) في ع كما أنها مشتملة على نفي العبادة للغير.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ص.

(٤) ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي ت٦٨٥هـ، مطبوع مع حاشية الشهاب الخفاجي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة١٩٩٧م : ٩/ ٥٨٣، قال ابن القيم في بدائع الفوائد : ابن قيم الجوزية ٧٥١هـ، تحقيق : صالح اللحام، خلدون خالد، ط١، دار ابن حزم، سنة ٢٠٠٥م :

منسوخ أصلا، وهذا الأخير منسوب إلى أبي مسلم الأصفهاني[١] من الأصوليين وطائفة من الصوفية، وذهب بعضهم إلى أنه منسوخة بآية السيف[٢]، ونحن نقدِّم أولا معنى النسخ، ثم نرجع إلى البحث ونقول :

النسخ في اللغة : الإبطال والإزالة، يقال : نسختِ الريحُ آثارَ الأقدام، أي : أزالتها وأبطلتها[٣].

وفي الاصطلاح كما عرفه متقدمو الأصوليين: رفعُ حكمٍ شرعيٍّ بدليلٍ شرعيٍّ متأخرٍ[٤].

---

١٨٤ : وقد غلط في السورة خلائق وظنوا أنها منسوخة بآية السيف ؛ لاعتقادهم أن هذه الآية اقتضت التقرير لهم على دينهم، وظن آخرون أنها مخصوصة بمن يقرون على دينهم وهم أهل الكتاب، وكلا القولين غلط محض، فلا نسخ في السورة ولا تخصيص، بل هي محكمة عمومها، نص محفوظ، وهي من السور التي يستحيل دخول النسخ في مضمونها، فإن أحكام التوحيد التي اتفقت عليه دعوة الرسل يستحيل دخول النسخ فيه، وهذه السورة أخلصت التوحيد ؛ ولهذا تسمى سورة الإخلاص، ومنشأ الغلط ظنهم أن الآية اقتضت إقرارهم على دينهم، ثم رأوا أن هذا الإقرار زال بالسيف فقالوا : منسوخ.

(١) الأصفهاني ساقط من ع. وهو محمد بن بحر الأصفهاني الكاتب، أبو مسلم، كان نحوياً، كاتباً، بليغاً مترسلاً، جدلاً، متكلماً، معتزلياً، عالماً بالتفسير وغيره من صنوف العلم، وصار عالم أصبهان وفارس، له جامع التأويل لمحكم التنزيل أربعة عشر مجلداً على مذهب المعتزلة، والناسخ والمنسوخ وكتاب في النحو، مولده سنة أربع وخمسين ومائتين، ومات سنة اثنتين وعشرين وثلثمائة . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت٩١١هـ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، طيدا: ١/ ٥٩.

(٢) اختاره أبو حيان في البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ت٧٤٥هـ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، ط٢، دار الكتب العلمية، سنة ٢٠٠٧م : ٨/ ٥٢٣.

(٣) أساس البلاغة : جار الله محمود بن عمر الزمخشري ت٥٣٨هـ علق حواشيه : د. محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، سنة٢٠٠٥م : ٨٤٤.

(٤) ينظر : شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه : سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ت٧٩١هـ، تحقيق : زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، سنة١٩٩٦م: ٢/ ٦٦، والتحبير شرح التحرير في أصول الفقه : علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي ت٨٨٥هـ، تحقيق : عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراج، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، سنة٢٠٠٠م : ٦/ ٢٩٧٤، وإرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول : محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت١٢٥٠هـ، تحقيق : محمد سعيد البدري أبو مصعب، ط١، دار الفكر، بيروت، سنة١٩٩٢م : ٣١٣.

وقد توهم بعضُ مَن لا يُعتدُّ به أن معناه : إبطالُ الحكم الشرعي ونقضُهُ[١]، وأن من لا يفسر النسخ بذلك فهو منكر للنسخ[٢].

والتحقيق : أن النسخ بيان انتهاء الحكم[٣]، بل رفع احتمال بقاء الحكم ؛ فإن السيد إذا قال لعبده : قم، ثم بعد ساعة قال له : اقعدْ، فليس فيه إلا تخصيصُ وجوب القيام عليه بالوقت السابق على الأمر الثاني، وليس في الأمر الثاني نقضُ الأمر الأول ونفي له، والأمر الأول لم يكن مقيدا بالدوام حتى ينافيه الأمر الثاني[٤]، بل الوجوب المستفاد منه في قوة القضية المطلقة، ولا تنافي بين المطلقين لمن قال : إنه رفع الحكم الشرعي، إن أراد هذا المعنى، أو يؤول إليه، فمقصوده صحيح، لكن الأولى التعبير عنه بما ذكرنا ؛ لئلا يتوهم المعاني الفاسدة والعبارة الأولى تُوهم النقض في أحكامه تعالى، وهو يستلزم النقص، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، وهذا التوهّم هو الذي أوقع اليهودَ في نفي النسخ مطلقا زاعمين أنه يوجب نسبةَ الندامة وما يلزمها من النقص إليه تعالى وأعجب من ذلك ما يتوهمه بعض العوام من الدهماء أن تحقيق النسخ على هذا الوجه الذي ذكرناه أنفا إنكار للنسخ، مع أنه من البيِّن الذي لا يكاد يخفى على من له أدنى بصيرة أنه تحقيق حقيقة[٥] النسخ، وأن غير ذلك مما قيل أو يقال في هذا المقام يمر في محيق عن التحقيق، ولا يرضى به ألا بليدٌ أو زنديق، وهذا هو الطريق الذي سلك به الشيطان، ومن أنكر ٢ب) النسخ من اليهود وغيرهم، وسوَّل لبعض المثبتين له أن التخصيص راجح عليه،

(١) ينظر : أصول السرخسي : محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ت٤٨٣هـ، دار المعرفة، بيروت: ٢/ ٥٣.

(٢) في ع وقد توهم بعض من لا يُعتدّ به أن إبطال الحكم الشرعي ونقضه تفسير للنسخ.

(٣) ينظر : كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي : علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري ت٧٣٠هـ، تحقيق : عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، سنة١٩٩٧م: ٣/ ٢٣٤.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ع.

(٥) حقيقة ساقط من ص.

وأنه أردأ الاحتمالات، ولا يصار إليه[١] إلا بعد انتفاء الاحتمالات الُأخر من التخصيص والتأويلات البعيدة عن الأذهان السديدة على ما سيجيء تفصيله.

ولعمري أن من تفكَّرَ أدنى فكرة، مع مساعدة أدنى صفاء فطرة، لم يجد فرقا بين الحوادث الحكمية الوضعية الذهنية، والحوادث الكونية التكوينية[٢]، فإن الله تعالى أوجد بعض الحوادث بأمره المتعلق به إذا شاء، ثم إعدامه بأمره أيضا إذا شاء، فكما قال تعالى : إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[٣].

وقال تعالى : إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ. وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللهَّ بِعَزِيزٍ)[٤]، وقال تعالى: يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ[٥])، فهل بين الأمر الأول المقتضي لوجود بعض الحوادث في وقت، وبين الأمر الثاني المقتضي لفنائه في وقت آخر تناف أو تناقض؟ لا أظن أن ذا مُسْكةٍ [٦] يتوهم ذلك، كذلك ههنا، ليس بين تحليل الشيء في زمانٍ وتحريمه في زمانٍ آخر تنافٍ أصلا، وكما أن مدة بقاء كل حادثٍ وزمان فنائه[٧] معيَّن في علم الله تعالى ـ وإن كان مجهولا لنا ـ كذلك مدة بقاء كل حكم وزمان تغيره كان مقررا[٨] معينا في علم الله تعالى وإن كان مجهولا لأهل الأديان السابقة إلى أن تمَّ بناءُ قصر النبوة بلبنة وجود خاتم النبيين محمد سيد المرسلين، عليه أفضل صلوات المصلين، فانغلق بعده باب النسخ. وقد كان في كتب الملل السابقة تصريحات وتلويحات بنسخ أديانهم، وأنه سيبعث

(١) إليه زيادة من ص.

(٢) في ع بين الحوادث الحكمية الوصفية، والحوادث الكونية التكوينية.

(٣) سورة يس، الآية : ٨٢.

(٤) سورة فاطر، الآية : ١٦،١٧.

(٥) سورة الرعد، الآية : ٣٩.

(٦) في أساس البلاغة : ٧٩٨ : ما له مسكة من عيش، وما في مقلتيه مسكة من ماء : قليل.

(٧) فنائه ساقط من ع.

(٨) في ص مقدارا.

خاتم النبيين كما نُقل أنه جاء في التوراة أنه سيبعث بهاذماذ[١] بالذال المعجمة، وحساب الجُمَّل معتبرٌ عند اليهود ويسمونه حميطريا[٢]، ويقولون عليه في المطالب، وحساب الجُمَّل عندهم[٣] موافقٌ لما هو المشهور في هذا الزمان إلا في بعض المواضع مثل الذال المعجمة، فإنه مثل المهملة عندهم أربعة، وإن كان في المشهور عندنا سبعمائة، فإذا حُسبَ هذان اللفظان بهذا الحساب المعتبر عندهم على الوجه المقرر عندهم حصل اسمُ محمدٍ ﷺ ؛ فإن الميمين موجدان بعينهما، والباء والألفان مجموعهما هي الدال، والذالان المعجمتان مجموعا على اصطلاحهم في الحساب وهو الحاء[٤]، وسيجيء ما هو أصرح من ذلك.

ومن العجب العجاب أن اليهود في إنكارهم النسخ يستندون إلى أنه يوجب نسبة الندم ولوازمه إليه تعالى[٥]، مع أنه يَنقل بعض علماء الإسلاميين عن توراتهم[٦] أنه غيِّر في

---

(١) في الآية العشرين من الإصحاح السابع عشر تكوين وأما إسماعيل فقد سمعت لك فيه هأنا أباركه وأثمره وأكثره كثيرا جدا، ولفظ العبارة الأخيرة في العبرية هنى بيرختي أو تووهفريتي أو توو هبربيتي أو تو بهاذماذ بإمالة الألف من بهاذ ماذ إلى واو . قصص الأنبياء: عبد الوهاب النجار، دار الحديث، القاهرة، سنة ٢٠٠٢م، ط١: ٣٤٠. وينظر : هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى : أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة : ١/ ٦٢، وسبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد : محمد بن يوسف الصالحي الشامي ت٩٤٢هـ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة سنة١٩٩٧م : ٥٥٨، ٦٢٢، والخصائص الكبرى : جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، سنة١٩٨٥م : ١٣١، وشرح الشفا : الملا علي القاري ت١٠١٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت: ١/ ٤٩٧.

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي الخصائص الكبرى للسيوطي : ١/ ١٣٣ حمطايا.

(٣) عندهم ساقط من ب.

(٤) المعنى : أن مجموع كلمة بهاذماذ بحساب الجُمَّل هو ٩٢، فالباء٢ ، والميم٤٠، والألف١، والذال٤، والميم٤٠، والألف١، والذال٤، فالمجموع ٩٢، كما أن مجموع كلمة محمد بحساب الجمّل هو ٩٢، فالميم٤٠، والحاء٨، والميم٤٠، والدال٤، فالمجموع ٩٢.

(٥) المراد بالندم : البداء وهو استدراك علم ما كان خفيا مع جواز تقدير العلم به. ينظر : التلخيص في أصول الفقه : أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ت٤٧٨هـ، تحقيق : عبد الله حولم النبالي، بشير أحمد، دار البشائر الإسلامية، سنة١٩٩٦م: ٢/ ٤٦٣، والمواقف : عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط١، دار الجيل، بيروت، سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م : ٣/ ٤١٢.

(٦) في أ توارثهم، وهو تصحيف.

مواضع منها عن نسخ بعض الأحكام التي كانت في زمن موسى ومن قبله [١] بلفظ الندم[٢]، ومعلوم أن إطلاق هذا اللفظ في حقه تعالى باعتبار الأثر كإطلاق غيره من الألفاظ الدالة على المعاني التي لا يجوز عليه تعالى كالغضب والتعجّب والضحك[٣] على ما قيل في المشهور : أغراض رابكير أغراض رابهان[٤].

وقد بين الأصوليون جواز النسخ بوجوه منها : أن الأحكام الشرعية إما أن تكون معللة بمصالح العباد واللطف بهم، كما هو مذهب المعتزلة القائلين بوجوب اللطف على الله تعالى، أو لا يكون كذلك، بل هي مستندة إلى محض إرادة الله تعالى واختياره من غير داعٍ وباعث، كما هو مذهب أهل الحق[٥]، والنسخ على التقديرين جائز، أما على الأول فلأنه يجوز أن تختلف مصالح الأوقات فتختلف الأحكام بحسبها، كما أن الطبيب يعالج المريض كل يوم بعلاج خاص تقتضيه مصلحة الوقت، وربما يخالف العلاج ٣ب)

(١) ما بين القوسين ساقط من ص.

(٢) قال ابن كثير في تفسير القرآن العظيم :١/ ١٥١: الذي يحمل اليهود على البحث في مسألة النسخ إنما هو الكفر والعناد ؛ فإنه ليس في العقل ما يدل على امتناع النسخ في أحكام الله تعالى ؛ لأنه يحكم ما يشاء كما يشاء، كما أنه يفعل ما يريد، مع أنه قد وقع ذلك في كتبه المتقدمة وشرائعه الماضية، كما أحل لآدم تزويج بناته من بنيه ثم حرم ذلك، وكما أباح لنوح بعد خروجه من السفينة أكل جميع الحيوانات ثم نسخ حل بعضها، وكان نكاح الأختين مباحا لإسرائيل وبنيه وقد حرم ذلك في شريعة التوراة وما بعدها، وأمر إبراهيم عليه السلام بذبح ولده ثم نسخه قبل الفعل، وأمر جمهور بني إسرائيل بقتل من عبد العجل منهم ثم رفع عنهم القتل كيلا يستأصلهم القتل، وأشياء كثيرة يطول ذكرها، وهم يعترفون بذلك ويصدفون عنه.

(٣) ينظر : درء تعارض العقل والنقل : تقي الدين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن تيمية ت٧٢٨هـ، تحقيق : عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، سنة١٩٩٧م: ٢/ ٥٢، وأقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمتشابهات : مرعي بن يوسف البكري المقدسي ت١٠٣٣هـ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، سنة١٤٠٦هـ : ١/ ٧١،

(٤) في ع من أنكر أغراض ثمان. والصحيح أنها عبارة باللغة الفارسية ومعناها : الأشياء التي لا تظهر تكون غامضة. روضة الورد، قاموس فارسي : كلستان سعدي : سعدي الشيرازي، بيروت.

(٥) في ص التحقيق.

السابق[١]، وأما على الثاني فأظهر ؛ لما أن[٢] الله تعالى هو الحاكمُ المطلقُ الفعَّالُ لما يريد، يجوز أن يرفع حكما ويضع غيره[٣] لا لغرض ولا لباعث، لا سيما إذا كان متضمنا لحكمة ومصلحة كسائر أفعاله المنزهة عن البواعث والأغراض المشتملة على الحِكَمِ والمصالحِ الجمَّة، وتسمى غايات، بل على قاعدة أهل الحق يجوز ذلك وإن لم يكن [٤] متضمنا للمصلحة.

فإن قلتَ : ما ذكرته من الحكمة في بيان النسخ إنما يجري في حكمٍ تلقاه المكلفون[٥] وعملوا به مدةً ما إذ حينئذ يمكن أن يقال : إن تغيير الحكم بحسب تغيير المصالح ، ولا يجري في حكم لم يُعمل به قط حتى ينسخ؟ كما روي في حديث الإسراء أن الصلاة المكتوبة فُرضت أولا خمسين، ثم نسخ وفُرض الخمسُ[٦]، كما هو المشهور في كتب الحديث، فهذا وأمثاله لا يمكن أن يقال فيه : إن تغيير الحكم فيه بحسب تغيير مصالح الأوقات، ولا يصح التنظير بالحوادث، فإن ذلك الحكم لم يترتب عليه عمل وفائدة؟ قلتُ: أما على قاعدة أهل الحق فلا إشكالَ كما أشرنا إليه آنفا، وأما على قاعدة أهل الاعتزال فإن فيها فوائدَ وحِكَماً مثل أن تظهر عناية الله تعالى في شأن هذه الأمة الجليلة في الصورة المذكورة فيزيدوا في الشكر على نعمة التخفيف عنهم، وعدم ابتلائهم بالتكاليف الشاقة، والأخبار البالغة التي كانت معهودة في الأمم السالفة مع توفّر ثوابهم، كما روى في ذلك الحديث: هي خمسٌ وهي خمسون، إلى غير ذلك من الحِكَمِ والمصالح، فلاحَ أنه على قاعدة أهل

---

(١) التفسير الكبير : الآية : ١٠١، ١٠٢

(٢) في ع لأن.

(٣) في س لغيره.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ص.

(٥) في ص المتكلمون.

(٦) صحيح البخاري الجامع الصحيح المختصر: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ت٢٥٦هـ، تحقيق : مصطفى ديب البغا، ط٣، دار ابن كثير اليمامة، بيروت سنة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م : رقم ٣٤٢، ١/ ١٣٦، وصحيح مسلم : رقم ١٦٣، ١/ ١٤٨.

الحق مع عدم لزوم [١] تضمنه للفوائد والمصالح متضمن بمصالح وفوائد غير محصورة، إذا تمهد ذلك فنقول :

اختلف المسلمون في جواز نسخ بعض آيات القرآن [٢] بعد اتفاقهم قاطبة على أنه لا يجوز نسخ جميع القرآن [٣]، فذهب بعض الأصوليين كأبي مسلم الأصفهاني وجماعةٌ من الصوفية إلى أنه ٤أ) ليس في شيء من آيات القرآن منسوخ أصلا، فذهب آخرون إلى أن النسخ واقع في بعض آيات القرآن [٤]، وجعلوا المنسوخ منها ثلاثة أقسام:

الأول : ما نسخ تلاوتُهُ وحكْمُهُ، كما روتْ عائشةُ رضي الله عنها أنه كان فيما أُنزل عشرُ رَضَعاتٍ يُحَرِّمْنَ، فَنُسِخَتْ بِخَمْسٍ [٥].

والثاني : ما نُسخ تلاوتُهُ وبقي حكمه، كما روي أنه كان في القرآن الشيخُ والشيخةُ إذا زنيا فارجموهما نَكالا من الله واللهُ عزيزٌ حكيمٌ [٦].

والثالث : ما نسخ حكمه وبقي تلاوته، وجعلوا قوله تعالى : لَكُمْ دِيْنُكُمْ وَلِيَ دِيْنِ)، مثال هذا القسم، ومن المجوزين للنسخ لبعض الآيات من ينكر أن هذه الآية منسوخة، ويحملها على المعاني التي لا تنافي آية القتال كما سيجيء.

ورأيتُ في بعض التفاسير أن قوله : وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ [٧] من

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ع.

(٢) في ع في جواز بعض القرآن.

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٣/ ١٧٩،

(٤) ما بين القوسين ساقط من ع.

(٥) صحيح مسلم : رقم ٢٥٤١، ٢/ ٥٧٠١، وصحيح ابن حبان : رقم ٢٢٢٤، ٠١/ ٥٣، وسنن النسائي الكبرى : أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ت٣٠٣هـ، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري سيد كسروي حسن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١١٤١هـ، ١٩٩١م : رقم ٨٤٤٥، ٣/ ٨٩٢.

(٦) صحيح ابن حبان : رقم ٩٢٤٤، ٠١/ ٤٧٢، وسنن النسائي الكبرى : رقم ٠٥١٧، ٤/ ١٧٢، وسنن ابن ماجه : محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني ت٥٧٢هـ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت: رقم ٢،٣٥٥٢/ ٣٥٨.

(٧) سورة المائدة، من الآية : ٦. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ

هذا القبيل، وأنه نسخ بالسنة المتواترة في وجوب الغسل في الرجلين[١]، وههنا مذهب آخر نقله بعض المصنفين من[٢] المفسرين وهو أن قوله تعالى : {مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا)[٣]، يدل على نسخ آية غير معينة بل مبهمة على سبيل الإجمال، وذكر هذا القائل فوائد ونكتا في ذلك الإبهام منها : أنه باعث على التنقير والتفتيش ـ على ما قيل ـ في حكمة المتشابهات، ومنها : أنه [٤] إذا لم يتعين المنسوخ لا يهون رفع شيء من آياته.

وأقول : هذا القول سخيف جدا ومفسدة ظاهرة ؛ إذ فيه إيقاع التهمة في آيات الكتاب المبين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وبذلك يهون رفعها ؛ إذ يجري فيها تهمة النسخ[٥]، فهذا القول يؤدي إلى هذه المفسدة العظيمة، ثم هذه الآية التي يزعم نسخها لا تكون من الاعتقاديات، إذ لا مجال للنسخ فيها، ولا من القصص والأخبار لذلك أيضا، بل تكون من الأحكام ٤ب) والحاجة إلى بيان الأحكام ماسة جدا!.

فكيف يعتقد أن النبي ﷺ لم يبيِّن نسخ هذا الحكم وتركه سدى، وترك الأمة بعده حيارى من غير هدى؟، مع أن الله تعالى قد منَّ على النبي ﷺ بقوله : الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ[٦]،

وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ وَإِن كُنتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُواْ وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ مَا يُرِيدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَـكِن يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد ت٤٣٧هـ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤٠٥هـ : ١/ ٢٢٠.

(٢) في ع عن بعض.

(٣) سورة البقرة، من الآية : ١٠٦. مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ

(٤) ما بين القوسين ساقط من ص.

(٥) في س الفبيح.

(٦) سورة المائدة، من الآية : ٣. حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِالأَزْلاَمِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ

وليت شعري ما الباعث على القول بأن بعض آيات القرآن منسوخ من غير تعيين، وما الدليل على ذلك؟!، فإن الآية المذكورة لا دليل فيها على ذلك، ولم يأت أحد بدليل آخر عليه ؛ ولذلك لم يذكر هذا القول جمهور العقلاء[١].

هذا وقد اتفق الأصوليون على أنه لا يجوز الحكم بنسخ آية إلا بعد أن لا[٢] يوجد لها محملٌ آخر كالتخصيص وغيره مما فيه مندوحة[٣] عن النسخ، مع أن منهم من صرَّحَ أنَّ النسخ تخصيص الحكم ببعض الأوقات، وإذا كان كذلك فلم يكن التخصيص ببعض الأفراد[٤] راجحا عليه، وما الفرق من التخصيص بعض[٥] الأفراد والتخصيص ببعض الأوقات حتى يكون الأول مقدما على الثاني؟ بل يكون الثاني[٦] أردأ الاحتمالات كما قال قائلهم .

وذكروا أن الناسخ للآية لا يكون إلا آية أخرى، أو خبرا متواترا عن النبي ﷺ، وأما أخبار الآحاد، والقياس، فلا يكون ناسخا، وكذا الإجماع[٧]، إذا تمهد هذا فنقول :

إن أصحاب المذهب الأول استدلوا بأن الله تعالى وصف القرآن في كتابه الكريم بقوله: وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ . لا يأتيه لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ [٨]، ولو نسخ بعضه لتطرق إليه البطلان، ولا يجوز أن يصير شيء منه باطلا بمقتضى النص، وبأن تجويز النسخ منافٍ لتعظيم القرآن وعلو شأنه ؛ فإنه إنما نزل ليكون ناسخا

نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ

(١) في ع جمهور علماء الأصول.

(٢) لا زيادة من ص.

(٣) مندوحة، ومنتدح : سَعَة وبدّ . أساس البلاغة : ٨٣٨.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ع.

(٥) ببعض زيادة من ص.

(٦) الثاني ساقط من ص.

(٧) البحر المحيط : ٣/ ٢٠٣، ٢٠٦.

(٨) سورة فصلت، من الآية : ٤١، ٤٢. إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ

للكتب المتقدمة لا لأن يكون منسوخا في نفسه[١]، وأيضا كل موضع ظنَّ نسخه فإن له محملا وتأويلا يصرف عنه النسخ ٥أ)، ولا ضرورة إلى القول بالنسخ مع وجود ذلك المحمل والتأويل، كما ذكره الإمام في تفسيره الكبير[٢].

وأقول : قد عرفتَ أن النسخ ليس إبطالا للحكم، بل هو بيان انتهاء الحكم، أو رفع احتمال بقائه، وغاية الأمر فيه أن يكون تخصيصا بحسب الأوقات كما سيجيء.

وهذا الدليل ضعيف، والنسخ بهذا المعنى في بعض الآيات ليس منافيا لتعظيم القرآن ولا لكونه بجملته ناسخا للكتب المتقدمة، وأما أنَّ القول بالتخصيص أولى من القول بالنسخ، وأن النسخ أردأ الاحتمالات فلعله مبني على توهم أن النسخ إبطال الحكم، وهو باطل جدا كما عرفتَ، بل هو رفع لاحتمال بقاء الحكم، والحكم شامل لجميع الأوقات، بل كان في قوة المهملة بحسب الوقت، فإن الحكم لم يكن مقيدا بالدوام ففيه تبيين للحال، ورفع للاحتمال، فيكون من هذه الحيثية أولى من التخصيص ؛ إذ التخصيص إخراج بعض الأفراد واستثناؤه عن الحكم، وهذا لا يوجب إخراجا واستثناءً أصلا، بل هو بيان، نعم إذا ورد حكم على التأبيد أو في أوقات معينة، ثم ورد حكم بخلافه في بعض الأوقات أو في بعض تلك الأوقات كان ذلك تخصيصا بحسب الأوقات بعد التعميم فيها، وقلما يوجد في النسخ مثله، وحينئذ يكون هو بعينه من قبيل التخصيص، ولا يترجح أحدهما على الآخر، وعند هذا يظهر أن القول بترجح التخصيص، [٣] والاحتمالات البعيدة على النسخ مبني على تصور أن النسخ إبطالُ الحكم.

وقد بانَ من ذلك البحث أنَّ ما يتوهم من أن موسى عليه السلام قال : أقيموا هذا السبت ما دامت السماواتُ والأرض[٤]، وقد نسخ بدين سيدنا محمد ﷺ، فيكون النسخُ

(١) ينظر : التفسير الكبير : ١/ ٦٤٠، ٩/ ٥٦٨، والتقرير والتحبير: ابن أمير الحاج ت٨٧٩هـ، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م : ٣:٥٣.

(٢) التفسير الكبير : ١/ ٦٣٩.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ع.

(٤) ينظر : أصول السرخسي : ٢/ ٥٥، شرح التلويح على التوضيح : ٢/ ٦٨، وكشف الأسرار : ٣/ ٢٣٦.

إبطالا للحكم، ساقطٌ جدا، أما أولا: ٥ب) فلأنه على فرض وقوعه يكون من قبيل التخصيص بحسب الأوقات كما مرّ، وليس فيه ما يدل على أنَّ النسخ إبطالُ الحكم، وأما ثانيا : فَلِما ذكر العلماءُ أنه افتراءٌ على موسى عليه السلام، وأنه اختلقه ابنُ الراوندي[١] ونقلوا نصوصَ التوراة على خلافه.

والبشارة ببعثة خاتم النبيين عليه أفضل صلوات المصلين مجملا ومفصلا، أما المجمل : فإنه نقل من نصوص التوراة أن موسى عليه السلام قال : لا بدَّ أن يقومَ نبيٌّ مثلي، فإذا قام فأطيعوه واسمعوا كلامه[٢]، ثم قال : إن هذا النبي لا يكون من بني إسرائيل، وذلك يدل على أنه محمد ﷺ ؛ لأن هذا النبي إما عيسى أو نبي آخر من أنبياء بني إسرائيل أو من غيرهم، والأول باطل ؛ لأنه صريح بأنه ليس من بني إسرائيل، وعيسى عليه السلام من بني إسرائيل، وكذا الثاني والثالث ؛ لأنه قد صرح بأنه يكون[٣] مثله، ومثله يكون من أولي العزم لا محالة، وبعد موسى لم يكن من أولي العزم غير عيسى بالاتفاق، على أن اليهود لا يقولون بنبوة عيسى فيلزمهم أن يعترفوا بأن هذا النبي الموعود هو نبينا خاتم النبيين

(١) أحمد بن يحيى بن إسحاق ابن الراوندي أبو الحسين من أهل مرو الروذ سكن بغداذ وكان من متكلمي المعتزلة ثم فارقهم وصار ملحدا زنديقا، طلبه السلطان فهرب ولجأ إلى ابن لاوي اليهودي بالأهواز وصنّف له الدامغ للقرآن، وتنسب إليه فرقة الراوندية، مات بين الرقة وبغداد، وقيل : صلبه أحد السلاطين سنة٢٩٨هـ. الوافي بالوفيات : صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ت٧٦٤هـ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت – ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م: ٨/ ١٥١، والأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين : خير الدين الزركلي، ط١٧، دار العلم للملايين، بيروت، سنة ٢٠٠٧م : ١/ ٢٦٧.

(٢) في الآية ١٥ من الإصحاح ١٨ من سفر التثنية قول موسى عليه السلام لبني إسرائيل ١٥ يقيم لك الرب إلهك نبيا من وسطك من إخوتك مثلي له تسمعون ١٦ حسب كل ما طلبت من الرب إلهك في حوريب يوم الاجتماع قائلا لا أعود أسمع صوت الرب إلهي ولا أرى هذه النار العظيمة لئلا أموت ١٧ قال لي الرب قد أحسنوا فيما تكلموا ١٨ أقيم لهم نبيا من وسط إخوتهم مثلك وأجعل كلامي في فمه فيتكلم بكل ما أوصيه قال الأستاذ عبد الوهاب النجار : ٣٤٠ : فقوله من أخوتك وقوله : من وسط إخوتهم في الآية ١٨ تدل على أن الموعود به لا يكون من بني إسرائيل بل من إخوتهم، وإخوتهم بنو إسماعيل، وأيضا فإن قوله : وأجعل كلامي في فمه يدل على أنه يكون أميا لا يقرأ ولا يكتب ولم يدع أحد من أبناء إسماعيل ذلك سوى محمد ﷺ.

(٣) يكون زيادة من ب.

عليه أفضل صلاة المصلين، وأما المفصل : فكما مرّ من بهاذماذ، والذي هو مطابق لاسم محمد بحساب الجُمَّل على النحو المتعارف بينهم، وقد جاء في الإنجيل أنَّ "فارقليطا والنور الأعظم إذا ظهر بجانب الجنوب فآمنوا به"[١]، وقد قيل : إن اسمه في الإنجيل أحمد، على ما نطق به القرآن[٢].

وأما أصحاب المذهب الثاني فاستدلوا على مذهبهم إما مجملا : فبقوله تعالى : ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها [٣].

وأصحاب المذهب الأول يمنعون دلالة الآية على وقوع النسخ في آيات القرآن، فإن معناها أن ما ننسخ نأت بخير منه أو مثله، فيجوز أن يكون المراد[٤] بالآيات المنسوخات آيات التوراة والإنجيل وشرائعها المنسوخة[٥]. وأما مفصلا: فبأن عدة الوفاة كانت في صدر الإسلام حولا كاملا.

كما قال الله تعالى : وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِم مَّتَاعاً إِلَى

(١) قال الأستاذ عبد الوهاب النجار في كتابه قصص الأنبياء : ٤٦٠ : فارقليط: تعريب لفظ بيريكلتوس اليونانية، ومعناها : الذي له حمد كثيرثم ذكر أنه سار ذات يوم مع صديقه الذي وصفه بأنه العلامة الكبير الدكتور كارلو نلينو المستشرق التلياني، الحاصل على شهادة الدكتوراه في آداب اللغة اليونانية القديمة، وسأله عن ما معنى بيريكلتوس؟ قال : فأجابني بقوله : إن القسس يقولون : إن هذه الكلمة معناها المعزى، فقلت: إني أسأل الدكتور كارلو نلينو الحاصل على الدكتوراه في آداب اللغة اليونانية القديمة، ولست أسأل قسيساً، فقال: إن معناها الذي له حمد كثير، فقلت هل ذلك يوافق أفعل التفضيل مِن حَمَدَ؟، فقال : نعم، فقلت : إن رسول الله – ﷺ – من أسمائه أحمد، فقال : يا أخي، أنت تحفظ كثيراً.

(٢) وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءهُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ . سورة الصف، الآية : ٦. وينظر : التسهيل لعلوم التنزيل : محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي ت٧٤١هـ، ط٤، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م : ٤/ ١١٨.

(٣) سورة البقرة، من الآية : ١٠٦.

(٤) المراد ساقط من ص.

(٥) ينظر : التفسير الكبير: ١/ ٦٣٩.

الْحَوْلِ غَيرَ إِخْرَاجٍ [١]، ثم نسخ ذلك، وجعل عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرا بقوله تعالى : وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً [٢]، ونظائره مثل صوم عاشوراء، فإنه كان فرضا في بدء الإسلام ثم نسخ وفرض صوم رمضان [٣]، فثبت النسخ في الأحكام القرآنية في الجملة.

وأما أن هذه الآية بخصوصها منسوخة ؛ فلأن مؤداها ترك المشاحة والمقاتلة معهم وقد نسخت بقوله : فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ[٤]، وقوله تعالى: وَقَاتِلُواْ الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَآفَّةً[٥]، وأجيب عنه بأن آيات العدة ليس فيها نسخ، إذ من الممكن أن تضع الحامل حملها بعد حول فتكون عدتها حولا كاملا؛ فلا يكون منسوخا لبقاء الحكم في بعض الصور، بل يكون مخصصا [٦].

وأقول : لا يخفى فساد هذا الجواب ؛ إذ كما يمكن أن تضع الحامل بعد حول يمكن أن تضع بمدة أزيد أو أنقص، بل الغالب كون مدة الحمل أنقص من الحول، فتعين الحول من بين سائر مدة الحمل، مع أن الأغلب خلافه بكونه مدة العدة غير الملائم، بل العدة

---

(١) سورة البقرة، من الآية : ٢٤٠. وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لَأَزْوَاجِهِم مَّتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِيَ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ

(٢) سورة البقرة، من الآية : ٢٣٤. وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

(٣) ينظر : المستصفى في علم الأصول : محمد بن محمد الغزالي أبو حامد ت٥٠٥هـ، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣هـ : ١/ ٩٩، والمحصول في علم الأصول : محمد بن عمر بن الحسين الرازي ت٦٠٦هـ، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - ١٤٠٠هـ : ٣/ ٤٨٠، وإرشاد الفحول : ٣١٩.

(٤) سورة التوبة، من الآية : ٥. فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ

(٥) سورة التوبة، من الآية : ٣٦. إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلاَ تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ وَقَاتِلُواْ الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَآفَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ

(٦) ينظر : التفسير الكبير: ١/ ٦٣٩.

تنقضي بوضع الحمل في أي مدةٍ كانت كما قال تعالى : وَأُوْلاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ)[١]، وأما آية الرضاع[٢] فلم أطلع على جواب ذُكِرَ عنها.

وأمّا دليلهم على كون قوله تعالى : لَكُمْ دِيْنُكُمْ وَلِيَ دِيْنِ) منسوخا فقد أجيب ٦ ب) عنه بأنه يجوز أن يكون المراد بالآية تهديدهم بأن لكم كفركم وعقابكم، ولي التوحيد والدرجات المترتبة عليه[٣]، أو لكم حسابكم ولي حسابي، أو لكم جزاؤكم ولي جزائي، على أن يكون الدين بمعنى الجزاء كقوله تعالى : مَالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ [٤]) .

وقول الشاعر :

ولم يبقَ سوى العُدوا
ن دِنَّاهُمْ كَما دَانوا[٥]

(١) سورة الطلاق، من الآية : ٤. وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُوْلاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَن يَتَّقِ اللهَّ يَجْعَل لَّهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْراً

(٢) أراد بآية الرضاع حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنه كان فيما أُنزل عشْر رَضَعاتٍ يَحْرُمْنَ، فَنُسِخَتْ بِخَمْسٍ.

(٣) ينظر : النكت والعيون : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري ت٤٥٠هـ، راجعه : السيد عبد المقصود بن عبد الرحيم، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة٢٠٠٧م : ٦/ ٣٥٨، وزاد المسير في علم التفسير : أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ت٥٩٧هـ، وضع حواشيه : أحمد شمس الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة٢٠٠٢م : ٨/ ٣٣٥.

(٤) سورة الفاتحة، الآية : ٣.

(٥) البيت من الهزج للفِنْد الزِّمَّانّي شَهْل بن شيبان في كتاب الأمالي : أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ت٣٥٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ٢٠٠٢م : ١/ ٢٦٠، وشرح ديوان الحماسة : الخطيب التبريزي ت٥٠٢هـ، كتب حواشيه : غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة٢٠٠٠م : ١/ ٢٥، والزاهر في كلمات الناس : أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٢ هـ-١٩٩٢م : ١/ ٢٧٨، وشرح ابن عقيل : على ألفية ابن مالك : قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني ت٧٦٩هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، سنة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م : ٢/ ٢٢٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : جمال الدين ابن هشام الأنصاري ت٧٦١هـ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار الجيل، بيروت، سنة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م : ٢/ ٢٨١.

وقولهم : كما تَدِينُ تُدَانُ[١] ومع قيام هذه الاحتمالات يبطل الاستدلال، وقيل : على تقدير أن يكون المراد منه ترك المقاتلة لا يلزم كونه منسوخا بناء على أن النهي عن القتال في بدء الحال كان لقلة جنود الإسلام، فكان المصلحة في ترك قتالهم إلى أن قوي أهل الإسلام وكثر جنودهم فأمروا بالقتال، وأيضا النهي عن القتال)[٢]إنما هو في حق المشركين، والكافرون أعم من المشركين، وكل مشرك كافر وليس كل كافر مشركا مثل اليهود والنصارى، فتكون آية القتال تخصيصا لهذه الآية، ولا يكون نسخا لها ؛ فإن التخصيص غير النسخ، وهو أولى من النسخ[٣].

وأقول : فيه بحث، أما أولا : فلأن كون المصلحة منوطة في الأول بترك المقاتلة، وفي ثاني الحال بالمقاتلة لا يخرج الحال من النسخ، بل ذلك يكون مصلحة النسخ والحكمة فيه ؛ إذ النسخ كما تقرر إما تخصيص بحسب الأوقات، أو رفع احتمال بقاء الحكم، فإذا خصص حكم المشاركة بزمان يكون نسخا لا محالة.

وتفصيل المقام : أن النسخ إذا وقع على حكم مقيد بالدوام فهو تخصيص بحسب الأوقات، وإن لم يكن ذلك الحكم مقيدا[٤] به فهو رفع احتمال بقاء الحكم، وعلى التقديرين ليس القول به أبعد من القول بالتخصيص، أما على الأول فلأنه تخصيص خاص، ولا فرق بين التخصيص بحسب الأوقات والتخصيص بحسب الأفراد في شمول مطلق التخصيص لهما، وتسمية أحدهما بالتخصيص والآخر بالنسخ مجرد اصطلاح لا يترتب عليه حكم

(١) مجمع الأمثال : أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني ت٥١٨هـ، تعليق : نعيم حسين زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية، سنة٢٠٠٤م : ٢/ ١٨٤. قال الميداني : أي كما تجازي تجازى، يعني كما تعمل تجازى، إن حسنا فحسن وإن سيئا فسيء، يعني إن عملت عملا حسنا فجزاؤك جزاء حسن، إن عملت عملا سيئا فجزاؤك جزاء سيء.

(٢) ما بين القوسين زيادة من ص.

(٣) ينظر : التفسير الكبير : ٢/ ٤٩٣.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ص.

معنوي[١] يقتضي كون أحدهما أولى من الآخر[٢]، وأما على الثاني فالأمر أظهر، فإنه حينئذ يكون مبيّنا للحكم السابق ورفعا لتوهم بقائه لا معارضا له ولا مضادا، فيكون أولى مما يخصونه باسم التخصيص، ويرجحونه على ما يخصونه باسم النسخ، ومن له أدنى بصيرة يفطن أن منشأ هذه الأقوال ـ ومبالغتهم في ترجيح مثل هذه التأويلات البعيدة التي سبق بعضها ـ توهمهم أن النسخ عبارة عن إبطال الحكم، وقد علمتَ أنه ليس كذلك كما مرّ مفصلا .

وقد ذكر فقهاؤنا ـ أعني الأئمة الشافعية ـ أن الأصح أنه إذا أحدث المتوضئ فلا يقال : بطل وضوؤه، بل يقال : انتهى[٣]، وإذا كان الحال كذلك فالحكم الصادر عن الله سبحانه وتعالى أولى بأن لا ينسب إلى بطلان، ويحترز عن إطلاق البطلان عليه بلا قيد، بل يقال : انتهى إذا انقضى، أو يقال : استمراره بطل، والعمل به بعد النسخ باطل، وأما ثانيا : فلأن النبي ﷺ قاتل بعد نزول هذه السورة غير المشركين : كيهود خيبر، فليس حكم القتال مخصوصا بالمشركين.

هذا وأما أصحاب المذهب الثالث فيقولون : لما كان لهذه الآية محامل صحيحة لا ينافي مضمون آية القتال فلا يجوز القول بنسخها بناءً على أن النسخ إنما يصار إليه عند الضرورة، ولا ضرورة هناك. والآن حان أن نشرع في تفسير السورة بتوفيق الله تعالى فنقول: ذكر المفسرون أن رهطا من قريش قالوا : يا محمد، اتبعْ ديننا فنتبع دينك، تعبد آلهتنا سنة نعبد إلهك سنة، فقال ﷺ : معاذ الله أن أشرك بالله غيره، فقالوا : فاستلمْ بعض آلهتنا نصدقك ونعبد إلهك، فنزلت هذه السورة فغدا إلى المسجد الحرام وفيه الملأ من ٧ب) قريش فقام

(١) في ص حكمة معنوية.

(٢) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام : علي بن محمد الآمدي أبو الحسن ت٦٣١هـ، تحقيق: د. سيد الجميلي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، سنة ١٤٠٤هـ : ٣/ ١٢٥.

(٣) ينظر : دقائق المنهاج : محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ت٦٧٦هـ، تحقيق: إياد أحمد الغوج، ط١، دار ابن حزم، بيروت، سنة ١٩٩٦م : ١/ ٣٢.

على رؤوسهم وقرأ عليهم فأيسوا[١].

والمعنى : لا أعبد في المستقبل ما تعبدون في الحال وفي الاستقبال أيضا ؛ بناءً على ما ذكره صاحب الكشاف وغيره ؛ من أنَّ الخطاب لكفرةٍ مخصوصةٍ عَلِمَ اللهُ منهم أنهم لا يؤمنون، وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدُوْنَ) في المستقبل ما أطلب منكم من عبادة إلهي، وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ) أي : ما كنت عابدا قط فيما سلف ما عبدتم فيه، أي : لم تُعهد مني عبادة صنمٍ قبل فكيف ترجى مني زمنَ النبوة؟، وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدُوْنَ مَا أَعْبُدُ) أي : ما عبدتم وقتَ ما أنا له عابد[٢]، هكذا فسَّره صاحبُ الكشاف قال : ولم يقل : ما عبدتُ، كما قيل : ما عبدتم ؛ لأنهم كانوا يعبدون الأصنام قبل البعثة، وهو لم يكن يعبد الله[٣] تعالى أصلا[٤].

وأقول : فيه نظر، لأن الأصوليين اختلفوا في أن النبي ﷺ هل كان متعبدا بشريعة مَن قبله أو لا ؟ فقيل : إنه كان متعبدا بشريعة موسى، وقيل : بشريعة عيسى، وقيل : بشريعة إبراهيم، وقيل : بشريعة نوح، وقيل : إنه لم يكن متعبدا[٥].

والمختار أنه كان قبل البعثة متعبدا في غار حراء، والتعبد لا يكون إلا بشريعة ؛ لأن الحاكم هو الشرع عند أهل الحق، وعلى مذهب المعتزلة القائلين بحكم العقل[٦] الأمر

---

(١) ينظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل : أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، ضبط محمد عبد السلام شاهين، ط٤، دار الكتب العلمية، سنة ٢٠٠٦م: ٤/ ٨٠٣.

(٢) نظر : المصدر السابق : ٤/ ٨٠٣ـ٨٠٤.

(٣) في س، و ص غير الله.

(٤) ينظر : الكشاف : ٤/ ٨٠٤.

(٥) ينظر : المعتمد في أصول الفقه : أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي ت٤٣٦هـ، قدم له : الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت : ٢/ ٣٣٧، والمستصفى : ١٦٥، والإحكام للآمدي : ٤/ ١٤٥. وقال : اختلفوا في النبي عليه السلام قبل بعثته هل كان متعبدا بشرع أحد من الأنبياء قبله؟، فمنهم من نفى ذلك كأبي الحسين البصري وغيره، ومنهم من أثبته، ثم اختلف المثبتون فمنهم من نسبه إلى شرع نوح، ومنهم من نسبه إلى شرع إبراهيم، ومنهم من نسبه إلى موسى، ومنهم من نسبه إلى عيسى، ومن الأصوليين من قضى بالجواز، وتوقف في الوقوع كالغزالي والقاضي عبد الجبار وغيرهما من المحققين، وهو المختار .

(٦) ينظر : البحر المحيط : ١/ ١١٠.

أظهر ؛ إذ العبادة لا تتوقف على هذا التقدير على شريعة، والحاصل أنه لما ثبت أنه كان يتحنث أي : يتعبد الليالي ذوات العدد، فلا جرم تكون هذه العبادة عبادة الله تعالى لا غير[١] ؛ إذ الأنبياء كانوا معصومين عن الكفر قبل البعثة بالاتفاق[٢].

ثم في حمل قوله : مَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ ، على الماضي نظرٌ من حيث العربية ؛ فإن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل إلا في لغة ضعيفة[٣]، وقد عمل ههنا في قوله تعالى: مَا عَبَدْتُمْ، فإنه إما مفعول به، أو مفعول مطلق[٤]، إذ لو كان ما موصولة أو موصوفة كان مفعولا به وإن كانت مصدرية كانت مفعولا مطلقا.

وقد نقل ابن كثير في تفسيره عن البخاري وغيره أن المراد : لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُوْنَ، وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدُوْنَ مَا أَعْبُدُ) في الماضي[٥]، وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ، وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُوْنَ مَا أَعْبُدُ) في

(١) ينظر : حاشية ابن المنير على الكشاف : ناصر الدين أحمد بن محمد الإسكندراني المالكي ت٦٨٣هـ، مطبوع بهامش تفسير الكشاف : ٤/ ٨٠١.

(٢) ينظر : شرح المقاصد في علم الكلام : سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، دار المعارف النعمانية، باكستان، سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ط١ : ٢/ ١٩٣، والمواقف : ٣/ ٤٢٧.

(٣) وقد أجازه الكسائي وهشام، واستدلا بقوله تعالى : وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال، وأجيبا بأن قوله تعالى : باسط بمعنى : يبسط، بدليل قوله : ونقلبهم ولم يقل : وقلبناهم . ينظر: سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان ابن جني ت٣٩٢هـ، تحقيق: د . حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، ط١: ٢/ ٦٤٣، والبحر المحيط : ٨/ ٥٢٣، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي ت٧٥٦هـ، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، د. جاد مخلوف جاد، د. زكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م، ط١ : ٦/ ٥٨١، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين ابن هشام الأنصاري ت٧٦١هـ، تحقيق: د . مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر - دمشق، سنة ١٩٨٥: ١/ ٩٠٦.

(٤) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري ت٥٧٧هـ، ضبطه : بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت: ٤٥٨.

(٥) وفي صحيح البخاري في باب : تفسير سورة قل يا أيها الكافرون، ٤/ ١٩٠٠ يقال : لكم دينكم الكفر، ولي دين الإسلام، وقال غيره : لا أعبد ما تعبدون الآن، ولا أجيبكم فيما بقي من عمري ولا أنتم عابدون ما أعبد وهم الذين قال الله تعالى فيهم : وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِّنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَاناً وَكُفْراً .

المستقبل[١]، وقد علم أن إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لغة ضعيفة، ولا يخفى أنه على تفسير صاحب الكشاف وعلى هذا التفسير أيضا لا تكرار في الآية[٢]، ولعلهم إنما ارتكبوا ما ارتكبوا لدفع التكرار، وقيل : إن فيها تكرارا لمزيد التقرير كما في قوله تعالى : إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا [٣] فإن مضمون قوله : لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُوْنَ ، وقوله : وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ) واحد، وكذا قوله : وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدُوْنَ مَا أَعْبُدُ) في الموضعين، والتكرير لمزيد التقرير يلائم المقام من حيث إن الغرض تأييسهم والتبري عنهم، وقيل : لا تكرار ؛ لأن ما في إحدى القرينتين مصدرية، وفي الأخرى موصولة، أو موصوفة[٤]، والمعنى على تقدير كونها مصدرية : لا أعبد مثل عبادتكم، فإن عبادتي خالصة لله تعالى، وعبادتكم شرك، وعبادتي طاعة، وعبادتكم معصية.

أقول : تفصيل المقام أن قوله تعالى : لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُوْنَ) وقوله : وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ) إمّا كلاهما نفي الحال، أو كلاهما نفي الاستقبال، أو أحدهما للحال، والأخرى للاستقبال، وعلى التقادير، فلفظة ما إمّا مصدرية في الموضعين، وإمّا موصولة، أو موصوفة فيهما، وإمّا مصدرية في أحدهما أو موصوفة في الآخر، هذه ستة احتمالات حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين، ولم يلتفت إلى تقسيم صورة الاختلاف إلى الفرق بين الأولى والأخرى، ولا إلى الفرق بين الموصولة والموصوفة بتكثير الأقسام، فإن صورة الاختلاف متساوية الأقدام في دفع التكرار، ومؤدى الموصولة والموصوفة متقاربان فلا يتعلق غرض بالتفصيل، وكذا الحال في قوله : وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدُوْنَ مَا أَعْبُدُ) في الموضعين، ومعلوم أنه لا

(١) تفسير القرآن العظيم : ٤/ ٥٦٠.

(٢) ينظر : إعراب القرآن : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ت٣٣٨هـ، اعتنى به : الشيخ خالد العلي، ط١، دار المعرفة، بيروت، سنة٢٠٠٦م : ١٣٧٢، وبدائع الفوائد : ١٧٧.

(٣) سورة الانشراح : الآية : ٥. وينظر : جامع البيان في تأويل القرآن : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ت٣١٠هـ، ط٤، دار الكتب العلمية، سنة ٢٠٠٥م : ١٢/ ٧٢٨.

(٤) ينظر : إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم : أبو السعود محمد العمادي ت٩٨٢هـ، دار الفكر : ٥/ ٩٠٨.

تكرار في صورة الاختلاف سواء كان باعتبار الحال أو الاستقبال، أو باعتبار كون ما في أحدهما موصولة أو موصوفة وفي الأخرى مصدرية.

وكون النفي في لاَ أَعْبُدُ لنفي الحال أنكره صاحب الكشاف، وذكر أن لا تختص بنفي الاستقبال، وأن الخليل قال : إن لن تختص بنفي الاستقبال ؛ لأن أصله : لا أن[١]، ولكن الإمام جوَّزه في تفسيره الكبير[٢]، ونقل بعض النحاة أن ابن مالك على جوازه[٣].

وقال أبو حيان في تفسيره أن قول الزمخشري :

"إن لا لا تدخل إلا على المضارع في معنى الاستقبال، وإن ما لا تدخل إلا على مضارع في معنى الحال"، ليس بصحيح، بل ذلك غالب فيهما لا متحتم، وقد ذكر النحاة دخول لا على المضارع ويراد به الحال، ودخول ما على المضارع ويراد به الاستقبال، وذلك مذكور في المبسوطات من كتب النحو، ولذلك لم يورد سيبويه المضارع ذلك بأدلة الحصر[٤]، بل ذكر الغالب فيهما[٥]" انتهى.

وذكر ابن كثير في تفسيره الكبير ههنا ثلاثة أقوال، الأول : لاَ أَعْبُدُ مَاْ تَعْبُدُوْنَ الآن، ولا أجيبكم فيما بقي من عمري وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدُوْنَ مَا أَعْبُدُ) وهم الذين قال الله تعالى فيهم : وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِّنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَاناً وَكُفْراً [٦].

والثاني : ما حكاه البخاري وغيره من المفسرين من أن المراد : لاَ أَعْبُدُ مَاْ تَعْبُدُوْنَ، وَلاَ

---

(١) العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي ت١٧٠هـ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة٢٠٠٣م : مادة لن، والكشاف : ٤/ ٨٠٣.

(٢) التفسير الكبير : ١١/ ٣٣٠.

(٣) شرح التسهيل : جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي ت٦٧٢هـ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر، مصر، ١٩٩٠م : ١/ ١٨.

(٤) الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ سيبويه ت١٨٠هـ، علّق عليه : د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، سنة١٩٩٩م : ٣/ ١٣٥.

(٥) البحر المحيط : ٨/ ٥٢٢ـ٥٢٣.

(٦) سورة المائدة، من الآية : ٦٨. قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىَ شَيْءٍ حَتَّىَ تُقِيمُواْ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِّنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَاناً وَكُفْراً فَلاَ تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ

أَنْتُمْ عَابِدُوْنَ مَا أَعْبُدُ) في الماضي وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ، وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدُوْنَ مَا أَعْبُدُ) في المستقبل .

الثالث: أن ذلك تأكيد محض، قال : وثمة قول رابع نصره٩أ) أبو العباس بن تيمية في بعض كتبه[١] وهو أن المراد بقوله : لَا أَعْبُدُ مَاْ تَعْبُدُوْنَ) نفي الفعل ؛ لأنها جملة فعلية، وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ) نفي قبوله لذلك بالكلية ؛ لأن النفي بالجملة الاسمية آكد فكأنه نفى الفعل، وكونه قابلا لذلك، ومعناه نفي الوقوع ونفي الإمكان الشرعي أيضا، وهو قول حسن، انتهى ما ذكره ابن كثير[٢].

أقول : لا يخفى ما فيه)[٣]من الكدر ؛ فإن حمل لَا أَعْبُدُ مَاْ تَعْبُدُوْنَ، وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُوْنَ مَا أَعْبُدُ) على الماضي لا يصح إلا بتأويل بعيد، وهو حكاية حال الماضي[٤]، وفي إفادة الجملة الاسمية نفي القبول مناقشة يمكن دفعها بتكلّف، ومن ذلك يقرب ما ذكره بعض المفسرين من أن معناه : لا أريد عبادة ما عبدتم[٥]، فلا يبعد أن يقال: معنى الجملة الفعلية نفي الفعل في زمان معين، والجملة الإسمية معناها نفي الدخول تحت هذا المفهوم مطلقا من غير تعرض لزمان)[٦]كأنه قال : ما أنا ممن يصدق عليه هذا المفهوم أصلا، ولا أنتم ممن يصدق عليه ذلك المفهوم، ثم[٧]قيل : إن ما) في وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُوْنَ مَا أَعْبُدُ)، بمعنى مَن ؛ لأن المراد به هو الله تعالى.

---

(١) ينظر : مجموعة الفتاوى : تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني ت٧٢٨هـ، تحقيق : خيري سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة : ١٦/ ٣٠٩.

(٢) تفسير القرآن العظيم : ٤/ ٥٦١.

(٣) ما بين القوسين زيادة من ص، وفي ع صافيه.

(٤) ينظر : الدر المصون : ٦/ ٥٨٢.

(٥) ينظر : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي ت١٨٧٠هـ، ضبط : علي عبد الباري عطية، ط٢، دار الكتب العلمية، سنة ٢٠٠٥م : ١٥/ ٤٨٩.

(٦) ما بين القوسين زيادة من ص.

(٧) ما بين القوسين ساقط من ع.

أقول : يمكن أن يقال بناء على القاعدة التي مهدها صاحب الكشاف في مواضع[١] وهو أنه إذا كان المراد من الموصول هو الصفة يعبر عنه بلفظ ما كما في قوله تعالى : وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا، وَالأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا، وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا)[٢] وههنا كذلك، فإن تعليق النفي بالوصف أدخل في التبري عن المشاركة معهم كما لا يخفى.

والعبادة على ما فسره المفسرون والفقهاءُ : أقصى غايات التذلل والخشوع[٣]، وذكروا أنه لو سجد العبدُ لغيره تعالى بقصد العبادة كفرَ، وبمجرد قصد التعظيم لا يكفر[٤].

أقول : إن كان المراد بغاية التذلل والخشوع ما يكون في مرتبة التذلل والخشوع لله تعالى، فلا شك أن الكفار لم يعتقدوا في حق أصنامهم تلك العظمة)[٥]، ولم يعظِّموها هذا التعظيم، فإنهم يعتقدون أنها وسائل وشفعاء عند الله، ولا يريب عاقل أن عظمة الشفيع والوسيلة ليست مثل عظمة المشفوع عنده، والمتوسل إليه، وإن التذلل والخشوع للشفيع أقل من التذلل والخشوع للمشفوع عنده، وبالجملة لا يتعين مما ذكروه حدُّ الخضوع والتذلل الذي تمتاز به العبادة عن غيرها، ويكفر الإنسان بالإتيان به بالنسبة إلى غيره تعالى.

وكلمة يا حرف نداء) وضع لنداء القريب والبعيد عن أهل العربية، وعند بعضهم مخصوص بالبعيد ؛ لما في آخره من الألف القابل للمد المناسب للبعيد[٦]، ولو حمُل ههنا

---

(١) ينظر : الكشاف : ٤/ ٧٤٧.

(٢) سورة الشمس، الآية: ٥، ٦، ٧.

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف : محمد عبد الرؤوف المناوي ت١٠٣١هـ، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر ط١، دار الفكر، بيروت دمشق، سنة ١٤١٠هـ : ٤٩٨.

(٤) ينظر : حاشية الجمل على شرح المنهاج : سليمان الجمل، دار النشر: دار الفكر، بيروت: ٥/ ١٢٤، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر : عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي الشهير بشيخي زاده ت١٠٧٨هـ، خرج آياته وأحاديثه : خليل عمران المنصور، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م : ٤/ ٢٠٥.

(٥) العظمة زيادة من ص.

(٦) ينظر : علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق ت٣٦٢هـ، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش ، ط١، مكتبة الرشد الرياض، سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م : ٣٤٧، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال

على نداء البعيد كان ذلك لبعدهم عن ساحة عز الحضور لدناءة محلهم، وإن حمل على نداء القريب كان ذلك لقربهم الصوري ومواجهتهم.

ونقل عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه قال : يا : نداءٌ للروح، وأيّ : للقلب، وها : للنفس[١]، ولعل المراد منه أنه نداءٌ حيث يعنى بكمال توجه المنادى بخطاب بـ يا أيها، فإن هذه الكلمة مبالغة في طلبِ إقبالِ المخاطب من حيث ذكره أولا مبهما، وأردف ذلك بحرف التنبيه التي أقيمت مقام ما يضاف إليه، أي : مكان النداء بهذه الصيغة طلبا لإقباله بكليةِ قلبه وظاهره وباطنه، فلا يكون المراد منه أن تلك الحروف حروف النداء، هذا هو الظاهر، والله أعلم بمقصوده ـ على النبي الصلاة والسلام والتحية والإكرام ـ فإن فهم دقائق كلامه لا تسعه الأذهان، ولا يفي بشرح ما فيه من الحقائق البيان.

ولعل النكتة في خطابهم بـ الكافرين[٢] دون أن يقال : يا أيها الذين كفروا، أن الكفر دينهم القديم ولم يتجدد لهم، ولأن الخطاب مع الذين يعلم استمرارهم على الكفر فهو كالملازم لهم، ولعل نفي عبادة الله تعالى عنهم بصيغة واحدة من غير تغيير الأسلوب للإشعار بثباتهم على الكفر وعدم إيمانهم فيما بعد، كما سبق أن الخطاب مع رهط من قريش عُلم من حالهم أنهم لا يؤمنون، ولعل التعبير عنهم بـ الكافرين دون المشركين، مع كون الخطاب لهم إشارة إلى أنَّ الكفر كلَّهُ ملَّةٌ واحدةٌ كما ذهب إليه الشافعي، ونقل ابنُ كثير أن الشافعي استدل بقوله تعالى : لَكُمْ دِيْنُكُمْ وَلِيَ دِيْنِ على أن الكفر كله ملّة[٣]، فورث اليهود من النصارى وبالعكس، إذا كان نسب أو سبب يتوارث به ؛ لأن الأديان

الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت٩١١هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر : ٢/ ٣٤.

(١) ينظر : التفسير الكبير : ١١/ ٣٢٩.

(٢) بالكافرين ساقط من ع.

(٣) ينظر : المنثور في القواعد : أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ت٧٩٤هـ، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، ط٢، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، سنة ١٤٠٥هـ : ٣/ ٩٥.

ما عدا الإسلام كلها كالشيء الواحد في البطلان[١]، وذهب أحمد بن حنبل ومن وافقه إلى عدم توريث اليهود من النصارى وبالعكس[٢] لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : لا توارث بين أهل ملَّتينِ شتَّى[٣].

أقول: الاستدلال المنقول عن الإمام الشافعي بهذه الآية لا يخلُ عن ضعف، وما ذكرناه من النكتة في التعبير بـ الكافرين يقويه بعض التقوية، وقوله تعالى : ولِيَ دِيْنِ بمعنى : ولي ديني، وحذف الياء اكتفاء بالكسرة ؛ لأن فواصل الآيات في هذه السورة هو النون[٤] كما في قوله تعالى: فَهُوَ يَهْدِيْنِ) و : يَشْفِيْنِ)[٥].

خاتمةٌ في الفوائد والمسائل المتعلقة بهذه السورة:

الأولى: أن هذه السورة مكية بالاتفاق[٦]، وثبت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة أن

---

(١) تفسير القرآن العظيم : ٤/ ٥٦١.

(٢) قال ابن قدامة في المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني : عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد ت٦٢٠هـ، ط١، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠٥هـ : ٦/ ٢٤٧ وروي عن أحمد أن الكفر ملل مختلفة لا يرث بعضهم بعضا، ولم نسمع عن أحمد تصريحا بذكر أقسام الملل، ويحتمل كلامه رضي الله عنه أن يكون الكفر مللا كثيرة، فتكون المجوسية ملة، وعبادة الأوثان ملة أخرى، وعبادة الشمس ملة، فلا يرث بعضهم بعضا، روي ذلك عن علي، وبه قال الزهري، وربيعة، وطائفة من أهل المدينة، وأهل البصرة، وإسحاق وهو أصح الأقوال إن شاء الله تعالى ؛ لقول النبي ﷺ : لا يتوارث أهل ملتين شتى ؛ولأن كل فريقين منهم لا موالاة بينهم ولا اتفاق في دين ؛ فلم يرث بعضهم بعضا كالمسلمين والكفار.

(٣) سنن أبي داود : رقم ٢٩١١، ٣/ ١٢٥ وهو حسن صحيح، وسنن ابن ماجه : رقم ٢٧٣١، ٢/ ٩١٢، ومسند الإمام أحمد :رقم ٦٨٤٤، ٢/ ١٩٥، وسنن البيهقي االكبرى : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ٤٥٨هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، سنة ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤م: رقم ١٢٠٠٩، ٦/ ٢١٨.

(٤) تفسير القرآن العظيم : ٤/ ٥٦١.

(٥) سورة الشعراء، من الآية : ٧٨ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ، وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ، وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ

(٦) قال الإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ت٦٧١هـ، دار القلم، سنة١٩٦٦م، القاهرة : ٢٠/ ٢٢٤ : هي مكية في قول ابن مسعود والحسن وعكرمة، ومدنية في أحد قولي ابن عباس وقتادة والضحاك. قال الآلوسي في روح المعاني : ١٥/ ٤٨٤: كان قول الدواني «إنها مكية

رسول الله ﷺ قرأها مع قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ في ركعتي الفجر[١]، روى الإمام أحمد عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قرأ في الركعتين قبل الفجر والركعتين بعد المغرب بقُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُوْنَ) و قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)[٢]، وروى أبو القاسم الطبراني عن جَبَلَةَ بن حارثة أخي زيد بن حارثة أن النبي ﷺ قال : إذا أويتَ إلى فراشك فاقرأ قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُوْنَ) حتى تمر بآخرها فإنها براءة من الشرك[٣]، وروى الإمام أحمد عن فروة بن نوفل عن الحارث بن جَبَلة قال : قلت يا رسول الله علمني شيئا أقرؤه عند منامي؟ قال : إذا أخذتَ مضجعَكَ من الليل فاقرأ قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُوْنَ) فإنها براءة من الشرك[٤].

الثانية : إن قيل : إن إلقاء دلائل التوحيد أحسمُ لمادة الفساد وأدخل في إفحامهم، فما النكتة في عدم إيرادها ههنا؟، فالجواب أن الغرض الأصلي ههنا رفعُ طمعهم في موافقة النبي ﷺ في عبادة أصنامهم، فمقتضى المقام المبالغة في نفي ما طلبوه، وليس المقام مقام الاستدلال على نفي الشرك مع أنهم سمعوا من النبي ﷺ دلائل التوحيد مرارا ولم يؤثر فيهم، فكان المهم في المقام التبري عنهم بالكلية ؛ فإنهم ليسوا من أهل الاستدلال كما علم من أحوالهم.

الثالثة : ذكر الإمام أن العادة جرت بأن يقال عند المتاركة وترك المشاحة لَكُمْ دِيْنُكُمْ وَلِيَ دِيْنِ) لا يجوز، لأن القرآن نزل ليُهتدى به لا ليتمثل به[٥].

وأقول : فيه نظر، أما أولا : فلأن كون نزول القرآن للاهتداء لا يمنع أن يتمثل به كما أنه لا يمنع من أن يرقّى به، وليس في ذلك استخفاف بالقرآن، بل إنما يُذكر مثل ذلك للتبرك والتيمن، بل

بالاتفاق»، ليس في محله.

(١) صحيح مسلم : رقم ٧٢٧، ١/ ٥٠٢.

(٢) مسند الإمام أحمد : رقم ٤٧٦٣، ٢/ ٢٤.

(٣) المعجم الكبير : سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ت٣٦٠هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، مكتبة الزهراء، الموصل، سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣م : رقم ٢١٩٥، ٢/ ٢٨٧، والمستدرك برقم ٣٩٨٢، ٢/ ٥٨٧، وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٤) مسند الإمام أحمد : ٥/ ٤٥٦.

(٥) التفسير الكبير : ١١/ ٣٣٣.

فيه نوع استدلال واتباع، كأنه يقول كما قال الله تعالى في هذه الآية، ونقول أيضا : لو صح ما ذكره من الدليل لساغ أن يقال : لا يجوز الحلف بالقرآن ؛ لأن القرآن لم ينزل لذلك، بل لو صح ذلك لانسد باب الاقتباس (١) لجريان ما ذكر من الدليل (٢)، وأما ثانيا : فلأن نظيره في كلام الصحابة والتابعين ومن تبعهم من السلف كثير، كما قيل لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه في أن يُكاتب (٣) معاوية (٤) فقال : وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّيَن عَضُداً) (٥).

وفي صحيح البخاري عن هُزَيل بن شُرَحْبيل قال : سئل أبو موسى الأشعري عن ابنةٍ وابنةِ ابنٍ وأختٍ ؟ فقال : للبنت النصفُ، وللاخت النصفُ، وأتِ ابن مسعود فسيُتابعني فسُئل ابن مسعود وأُخبِرَ بقول أبي موسى، فقال : لقد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين، أقضي فيها بما قضى النبي ﷺ : للابنة النصفُ، ولابنة الابن السدسُ تكملة للثلثين، وما بقي فللأخت، فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود فقال : لا تسألوني ما دام هذا الحبر فيكم (٦)، ونظائرها كثيرة.

الرابعة : ههنا محل استفسار بأن يقال : النكتة في أنَّه قال : لاَ أَعْبُدُ مَاْ تَعْبُدُوْنَ) ونفي عبادته لمعبوديهم (٧) بالجملة الفعلية وذكر في مقابلته وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُوْنَ مَا أَعْبُدُ)، ونفي

(١) الاقتباس : هو أن يضمِّن الكلامَ نثرا كان أو نظما شيئا من القرآن أو الحديث. التعريفات : أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي ت٨١٦هـ، وضح حواشيه وفهارسه : محمد باسل عيون السود، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ٢٠٠٣م : ٣٧.

(٢) ينظر تفصيل المسألة في رسالة رفع الباس وكشف الإلتباس في ضرب المثل من القرآن والاقتباس في الحاوي للفتاوى : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت٩١١هـ ضبط عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، ط١، دار الكتب العلمية، سنة٢٠٠٠م :١/ ٢٤٨.

(٣) في س يكاتب.

(٤) ينظر : البداية والنهاية : إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء ت٧٧٤هـ، مكتبة المعارف، بيروت: ١٢٨/٨.

(٥) سورة الكهف، من الآية : ٥١. مَا أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالَأَرْضِ وَلاَ خَلْقَ أَنفُسِهِمْ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُداً

(٦) صحيح البخاري : رقم ٦٣٥٥، ٦/ ٢٤٧٧.

(٧) في ع ونفي عباتهم لمعبودهم.

عبادتهم لمعبوده [١] بالجملة الاسمية مع أنَّ الظاهر يقتضي أن يقال : ولا تعبدون ما أعبد، ليناسب ما هو قرينه كما في قوله : وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ، وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدُوْنَ مَا أَعْبُدُ) حيث ذكرها بالجملة الاسمية. والذي يخطر ببالي أنهم لما طلبوا من النبي ﷺ إحداث عبادة معبوديهم فإنهم كانوا يعلمون أنه ﷺ لم يكن قط عابدا لمعبوديهم، كان المناسب في ردِّهم نفي تجدد هذا الأمر كما هو مقتضى الجملة الفعلية، ولما كان الخطاب مع جمعٍ عُلِمَ استمرارهم على الكفر وأنهم لا يؤمنون، ذكر نفي عبادتهم لمعبوده بصورة الجملة الاسمية غير المفيدة بالدوام [٢] بمعونة المقام، ثم المشاكلة [٣] مع قوله : وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُوْنَ مَا أَعْبُدُ)، اقتضت أن تقرن بقوله : وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ) ؛ ليفاد أنهم كما استمروا على الكفر أولا وآخرا، فهو مستمر على الإيمان أولا وآخرا، وأما إعادة قوله: وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدُوْنَ مَا أَعْبُدُ) مع تقدم ذكره قريبا فلإفادة المبالغة في أنهم لا يؤمنون أصلا ؛ ولأنَّ المراد في الأول نفي العبادة في الحال، وفي الثاني النفي في الاستقبال على ما مرّ تفصيله [٤]، والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيد المرسلين، خاتم النبيين محمد وآله الطاهرين أجمعين، آمين يا رب العالمين.

❊ ❊ ❊

(١) ما بين القوسين ساقط من ع.

(٢) في ع الغير المفيدة بزمان المفيد للدوام.

(٣) المشاكلة : هي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقا أو تقديرا. الإيضاح في علوم البلاغة : الخطيب القزويني ت٧٣٩هـ، دار الجيل، بيروت: ٣٢٧.

(٤) في س في فصله.

المصادر والمراجع

- بعد القرآن الكريم.
١- الإحكام في أصول الأحكام : علي بن محمد الآمدي أبو الحسن ت٦٣١هـ، تحقيق: د. سيد الجميلي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، سنة ١٤٠٤هـ .
٢- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم : أبو السعود محمد العمادي ت٩٧٢هـ، دار الفكر
٣- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول : محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت١٢٥٠هـ، تحقيق : محمد سعيد البدري أبو مصعب، ط١، دار الفكر، بيروت، سنة١٩٩٢م.
٤- أصول السرخسي : محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ت٤٨٣هـ، دار المعرفة، بيروت.
٥- إعراب القرآن : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ت٣٣٨هـ، اعتنى به: الشيخ خالد العلي، ط١، دار المعرفة، بيروت، سنة٢٠٠٦م.
٦- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمتعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط١٧، بيروت، سنة ٢٠٠٧م .
٧- أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمتشابهات : مرعي بن يوسف البكري المقدسي ت١٠٣٣هـ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، سنة١٤٠٦هـ .
٨- الأمالي : أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ت٣٥٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ٢٠٠٢م.
٩- الأمكنة والمياه والجبال ونحوها : أبو الفتح نصر بن عبد الرحمن بن إسماعيل السكندري ت٥٦١هـ، تحقيق : د. حسن محمد النابودة، ط١، دار الكتب العلمية،

بيروت، سنة٢٠٠٥م.
١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : جمال الدين ابن هشام الأنصاري ت٧٦١هـ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار الجيل، بيروت، سنة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
١١- الإيضاح في علوم البلاغة : الخطيب القزويني ت٧٣٩هـ، دار الجيل، بيروت.
١٢- البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ت٧٤٥هـ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، ط٢، دار الكتب العلمية، سنة ٢٠٠٧م.
١٣- بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية ت٧٥١هـ، تحقيق : صالح اللحام، خلدون خالد، ط١، دار ابن حزم، سنة ٢٠٠٥م.
١٤- البداية والنهاية : إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء ت٧٧٤هـ، مكتبة المعارف، بيروت.
١٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت٩١١هـ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، طيدا.
١٦- البيان في غريب إعراب القرآن : أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري ت٥٧٧هـ، ضبطه : بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت.
١٧- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه : علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي ٨٨٥هـ، تحقيق : عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراج، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، سنة٢٠٠٠م.
١٨- التسهيل لعلوم التنزيل : محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي ت٧٤١هـ، ط٤، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
١٩- التعريفات : أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي ت٨١٦هـ، وضح حواشيه وفهارسه : محمد باسل عيون السود، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة

٢٠٠٣م.
٢٠- تفسير القرآن العظيم : الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ت٧٧٤هـ، عالم الكتب، سنة ١٩٨٥م .
٢١- تفسير القرآن العظيم : عبد الرحمن بن بكر بن ادريس الرازي ت٣٢٧هـ، تحقيق : أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا.
٢٢- التفسير الكبير : الإمام الفخر الرازي ت٦٠٦هـ، ط٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، سنة ٢٠٠١م.
٢٣- التقرير والتحبير : ابن أمير الحاج ت٨٧٩هـ، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٢٤- التلخيص في أصول الفقه : أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ت٤٧٨هـ، تحقيق : عبد الله حولم النبالي، بشير أحمد، دار البشائر الإسلامية، سنة١٩٩٦م.
٢٥- التوقيف على مهمات التعاريف : محمد عبد الرؤوف المناوي ت١٠٣١هـ، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر ط١، دار الفكر، بيروت دمشق، سنة ١٤١٠هـ.
٢٦- التيسير بشرح الجامع الصغير : زين الدين عبد الرؤف المناوي ت١٠٣١هـ، ط٣، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، سنة١٩٨٨م.
٢٧- جامع البيان في تأويل القرآن : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ت٣١٠هـ، ط٤، دار الكتب العلمية، سنة ٢٠٠٥م.
٢٨- الجامع الصحيح المختصر : محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ت٢٥٦هـ، تحقيق : مصطفى ديب البغا، ط٣، دار ابن كثير اليمامة، بيروت سنة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٢٩- الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ت٦٧١هـ،

دار القلم، سنة١٩٦٦م، القاهرة.
٣٠- حاشية ابن المنير على الكشاف: ناصر الدين أحمد بن محمد الإسكندراني المالكي ت٦٨٣هـ، مطبوع مع تفسير الكشاف للزمخشري.
٣١- حاشية الجمل على شرح المنهاج : سليمان الجمل، دار النشر: دار الفكر، بيروت.
٣٢- الحاوي للفتاوى : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت٩١١هـ ضبط عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، ط١، دار الكتب العلمية، سنة٢٠٠٠م.
٣٣- الخصائص الكبرى : جلال الدين السيوطي، ط١، دار الكتب العلمية، سنة١٩٨٥م.
٣٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي ت٧٥٦هـ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، د. جاد مخلوف جاد، د. زكريا عبد المجيد النوتي، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م.
٣٥- درء تعارض العقل والنقل : تقي الدين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن تيمية ت٧٢٨هـ، تحقيق : عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، سنة١٩٩٧م.
٣٦- دقائق المنهاج : محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ت٦٧٦هـ، تحقيق: إياد أحمد الغوج، ط١، دار ابن حزم، بيروت، سنة ١٩٩٦م،
٣٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي ت١٢٧٠هـ، ضبط : علي عبد الباري عطية، ط٢، دار الكتب العلمية، سنة ٢٠٠٥م.
٣٨- زاد المسير في علم التفسير : أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ت٥٩٧هـ، تخريج : أحمد شمس الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، سنة ٢٠٠٢م.
٣٩- الزاهر في معاني كلمات الناس : أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ت٥٧٧هـ،

تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٢ هـ -١٩٩٢م.

٤٠- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد : محمد بن يوسف الصالحي الشامي ت٩٤٢هـ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة سنة١٩٩٧م.

٤١- سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان ابن جني ٣٩٢هـ، تحقيق: د . حسن هنداوي، ط١، دار القلم - دمشق، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٤٢- سنن ابن ماجه : محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني ت٢٧٥هـ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

٤٣- سنن أبي داود : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ت٢٧٥هـ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٤٤- سنن البيهقي الكبرى : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ت٤٥٨هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، سنة ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤م.

٤٥- سنن الترمذي الجامع الصحيح : أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ت٢٧٩هـ: تحقيق : أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٦- سنن النسائي الكبرى : أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ت٣٠٣هـ، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري سيد كسروي حسن' ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٤٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني ت٧٦٩هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، سنة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٤٨- شرح التسهيل : جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي ت٦٧٢هـ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر، مصر،

١٩٩٠م.
٤٩- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه : سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ت٧٩١هـ، تحقيق : زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، سنة١٩٩٦م.
٥٠- شرح الشفا : الملا علي القاري ت١٠١٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥١- شرح المقاصد في علم الكلام : سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ت٧٩١هـ، ط١، دار المعارف النعمانية، باكستان، سنة ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٥٢- شرح ديوان الحماسة : الخطيب التبريزي ت٥٠٢هـ، كتب حواشيه : غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة٢٠٠٠م.
٥٣- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي ت٣٥٤هـ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة، سنة١٩٩٣م.
٥٤- صحيح مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت٢٦١هـ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٥- علل النحو : أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق ت٣٦٢هـ، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش ، ط١، مكتبة الرشد الرياض، سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
٥٦- العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي ت١٧٠هـ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة٢٠٠٣م.
٥٧- فيض القدير شرح الجامع الصغير : عبد الرؤف المناوي ت١٠٣١هـ، ط١، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، سنة١٣٥٦هـ .
٥٨- قصص الأنبياء : عبد الوهاب النجار، ط١، دار الحديث، القاهرة، سنة ٢٠٠٢م.
٥٩- الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ سيبويه ت١٨٠هـ، علّق عليه : د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، سنة١٩٩٩م.
٦٠- الكشاف عن حقائق غولمض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري ت٥٣٨هـ، ضبط : محمد عبد السلام

شاهين، ط٤، دار الكتب العلمية، سنة٢٠٠٦م.
٦١- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي : علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري ت٧٣٠هـ، تحقيق : عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، سنة١٩٩٧م.
٦٢- مجمع الأمثال : أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني ت٥١٨هـ، تعليق : نعيم حسين زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية، سنة٢٠٠٤م.
٦٣- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر : عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي الشهير بشيخي زاده ت١٠٧٨هـ، خرح آياته وأحاديثه : خليل عمران المنصور، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٦٤- مجموعة الفتاوى : تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني ت٧٢٨هـ، تحقيق : خيري سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
٦٥- المحصول في علم الأصول : محمد بن عمر بن الحسين الرازي ت٦٠٦هـ، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - ١٤٠٠هـ .
٦٦- المستدرك على الصحيحين : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ت٤٠٥هـ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة١٩٩٠م.
٦٧- المستصفى في علم الأصول : محمد بن محمد الغزالي أبو حامد ٥٠٥هـ، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣هـ .
٦٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل : أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ت٢٤١هـ، مؤسسة قرطبة، مصر.
٦٩- مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥هـ .

٧٠- معالم التنزيل وأسرار التأويل : ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، مطبوع مع حاشية الشهاب الخفاجي.
٧١- المعتمد في أصول الفقه : أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي ت٤٣٦هـ، قدم له : الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٢- المعجم الكبير : سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ت٣٦٠هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، مكتبة الزهراء، الموصل، سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣م.
٧٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين ابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ، تحقيق: د . مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر - دمشق، سنة ١٩٨٥م.
٧٤- المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني : عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد ت٦٢٠هـ، ط١، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠٥هـ.
٧٥- المنثور في القواعد : أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ت٧٩٢هـ، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، ط٢، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، سنة ١٤٠٥هـ.
٧٦- المواقف : عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط١، دار الجيل، بيروت ، سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٧٧- النكت والعيون : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري ت٤٥٠هـ، مراجعة وتعليق : السيد عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ٢٠٠٧م.
٧٨- هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى : أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي ت٧٥١هـ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
٧٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت٩١١هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر .

٨٠- الوافي بالوفيات : صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ت٧٦٤هـ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت - ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

❊ ❊ ❊